السياسات الدفاعية المصرية و القرن الواحد و العشرون .. المخاطر و التحديات

د . ممدوح أنيس فتحي

مجلد (٥) العدد (١) أكتوبر ١٩٩٦

تقديم

منذ صدور عددها الأول فى أكتوبر عام ١٩٩٢ تتبنى سلسلة «دراسات فى الأمن والاستراتيجية» خطاً مميزاً بالتحديد الدقيق لنقاط واشكاليات بحثية ضيقة النطاق، ونشر دراسات تحلل بعمق تلك النقاط والموضوعات غير المغرقة فى العموميات التى درج الفكر لدينا لفترة غير قصيرة من الزمن على تناولها دون أن يسهم ذلك فى بناء تراكم معرفى علمى يخدم وظائف العلم عند مستوياته المختلفة المتمثلة فى الوصف والتفسير والتنبؤ وخدمة الحركة.

ومن ناحية أخرى فإنه يسعد «دراسات فى الأمن والاستراتيجية» دائماً أن تنشر الدراسات المتخصصة فى شئون وقضايا الدفاع بصورة عامة، وتلك من بينها المتعلقة بالدفاع وأوضاعه وسياساته ومؤسساته واستراتيجياته فى مصر والوطن العربى على نحو خاص. ونحن نحسب أننا بذلك نقدم اسهاماً مطلوباً فى مجال توسيع وتعميق التعاون والتفاعل الخلاق بين العناصر العسكرية والمدنية للجماعة البحثية المصرية والعربية المنشغلة بقضايا الأمن وهموم الاستراتيجية.

وليس أقدر من مثل كاتب دراسة هذا العدد، د. ممدوح أنيس، على تجسيد حقيقة مثل ذلك التفاعل الخلاق المفضى إلى تنمية تلك الجماعة البحثية وتطوير عملها واهتماماتها. فالدكتور أنيس فضلاً على كونه خبيراً عسكرياً مرموقاً هو باحث متخصص حامل لدرجة الدكتوراه فى العلوم السياسية، ولعله بصفتيه هاتين قد استطاع أن يمزج فى الدراسة الهامة المعنونة «السياسة الدفاعية المصرية والقرن الواحد والعشرون» بين مفاتيح التحليل العسكرى وأدوات التحليل السياسى، وذلك فى تناول لموضوع يتسم بالجدة والجدية والأهمية فى آن واحد.

لكل ذلك فإنه يسعدنى أن أقدم للقارئ دراسة هذا العدد آملاً أن نتمكن من مواصلة البحث والنشر فى مسائل الدفاع التى لم تنل بعد حظها اللائق من الاهتمام من جانب الباحثين فى شئون الدراسات الاستراتيجية فى وطننا العربى.

مصطفى علوى

مقدمة:

تعنى السياسة الدفاعية فى مفهومها العام الاطار الذى يحدد إتجاهات الاستراتيجية العسكرية وخطوطها العامة، وهى حلقة الأتصال بين الجانب المدنى والجانب العسكرى فى الدولة، وهى التى تنظم وتنسق العلاقة بين مختلف السياسات التخصصية بالدولة وبين القوة العسكرية ودورها وإستخدامها وحجمها وصولاً لتحقيق الهدف السياسى العسكرى للدولة.

أى أنها مجموعة المبادئ والأفكار العلمية المدروسة والمتسقة مع مختلف السياسات التخصصية فى الدولة والتى فى إطارها تتحدد إتجاهات الاستراتيجية العسكرية وبناء القوة المسلحة ودورها واستخدامها وحجمها فى السلم والحرب وصولاً لتحقيق الهدف السياسى العسكرى للدولة والذى تحدده القيادة السياسيةالعسكرية ومجلس الدفاع الوطنى.

ونظراً لأن السياسة الخارجية هى أحد مرتكزات الأمن القومى للدولة فانه يتم التنسيق بينها وبين السياسة الدفاعية والتى يقع على عاتقها عملية الدفاع عن مصالح الدولة وتعظيم قوة التأثير فى النظامين الإقليمى والدولى ومحاولة التقليل من أى تأثير سلبى للنظامين على أمن وإستقرار الدولة.

وفى عالم اليوم لم تعد هناك دولة بمنأى عن التهديد والمخاطر والتحديات والتى قد يختلف حجمها وتتعدد اتجاهاتها من دولة إلى أخرى وفقاً لاعتبارات القدرة والمصالح والأهداف والموقع الجيواستراتيجى والدور الذى تلعبه هذه الدولة فى دائرة الصراع الدولى، ومصر عبر تاريخها الذى يربو على السبعة آلاف عاماً، كانت مطمعاً للقوى المختلفة، وبما عرض أمنها القومى للعديد من المخاطر والتهديدات التى أتت من الشرق مرات ومن الغرب والجنوب مرات أخرى، ولكن طبيعة وسمات المخاطر والتحديات قد تصاعدت فى المرحلة الراهنة وفقاً لمتغيرات ومتطلبات وخصائص العصر.

وفى محاولة لاستشراف المستقبل للسياسة الدفاعية المصرية فى القرن القادم نجد أن هناك العديد من المخاطر والتحديات التى تواجهها، بعضها نشهد خصائصه وسماته بوضوح والبعض الآخر غامض، والكثير يمكن تصوره من خلال الرؤية التاريخية والدراسات المستقبلية، ومن ثم فإن هذه الدراسة تحتوى على قسمين:

القسم الأول: ويتعرض بالدراسة التحليلية لأبعاد المخاطر التى تواجه السياسة الدفاعية المصرية.

القسم الثانى: ويحتوى على دراسة لأبعاد التحديات التى تواجه السياسة الدفاعية المصرية.

القسم الأول: المخاطر التى تواجه السياسة الدفاعية المصرية فى القرن القادم:

ينظر عادة للمخاطر على أنها تهديدات غير مباشرة أو غير منظورة، تواجه تخطيط أو تنفيذ أو إدارة السياسة الدفاعية وتقع على المدى المباشر أو القريب أو المدى المتوسط والبعيد، بمعنى آخر هى مظاهر أو ظواهر تؤثر على المصالح الاستراتيجية بصورة أو بأخرى وهى تتسم بالغموض سواء من حيث طبيعتها أو إتجاهاتها، ويجب على مخططو السياسة الدفاعية إدراك تأثيرها والعمل على مواجهاتها ووضع الحلول والأساليب المناسبة لذلك وهى عبارة عن مخاطر داخلية تشمل تلوث البيئة، وإنتشار الألغام، والمشاركة فى الحفاظ على الأمن العام والأستقرار الداخلى، وإختلال القيم والمبادئ فى الشباب، وإنتشار المخدرات والأوبئة، أما المخاطر الخارجية فهى تشمل نشاط الإرهاب الدولى وتنامى القدرات العسكرية الأسرائيلية ونشاطها المعادى فى المنطقة، وحروب المياه، وضبط التسلح والتحالفات العسكرية فى المنطقة وأمن البحر الأحمر وأمن البحر الأبيض وإحتمالات التلوث الإشعاعى فى منطقة ما.

أولاً: المخاطر الداخلية:

١ - تلوث البيئة:

تعتبر قضية تلوث البيئة أهم تحد لبناء الأنسان ورفاهيته، فالبيئة هى الأطار الذى يمارس فيه الأنسان حياته وأنشطته المختلفة، فهى تشكل الأرض التى نعيش عليها، والهواء الذى نتنفسه، والماء الذى هو أصل كل شئ حى، وكل ما يحيط بنا من موجودات سواء كائنات حية أو حتى جماد.

ومن الواضح أن الأدراك الواسع لأهمية حماية البيئة قد جاء متأخراً، بعد أن تعرضت لتخريب هائل لكل عناصرها، ومن ثم كان الفهم الواضح للخطر البيئى أو التهديد البيئى لأمن الدولة وهنا نجد المثال الواضح فيما يسمى «التدفق المادى عبر الحدود» والذى يهدد أسلوب الدول فى حياتها بل يهدد سلامتها الأقليمية، وهذه المسألة تشمل جميع القضايا الدولية التى

تنجم عن تدفق مواد طبيعية غير مرغوبة من دولة إلى أخرى فهذه المواد بعد أن تعبر الحدود الدولية (بالهواء أو المياه) يمكن أن تؤدى إلى تدهور فى البيئة المادية لدولة أخرى، ويمكن أن يأخذ هذا التدهور أشكالاً مختلفة، فتلك المواد يمكن أن تلوث مياه الشرب أو تؤثر فى الأنتاج الزراعى أو تخفض غلة المحاصيل[1] وربما تؤدى هذه التطورات إلى أحداث اضطرابات سياسية تهدد أمن الدولة.

وتشكل أزمة البيئة المتزايدة والمتسعة النطاق تهديداً للأمن القومى بل البقاء ذاته، ربما بخطر أعظم من الجيران المسلحين ذوى الميول العدوانية، وقد أصبح التدهور البيئى مصدراً للأضطراب السياسى والتوتر الدولى فى أجزاء من أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط، وأفريقيا، وأصبح اللاجئون البيئيون وبأعداد متزايدة سمة جديدة لعالم اليوم تدعو إلى القلق.

ومن هنا جاء إهتمام الأمم المتحدة بالبيئة والبحث عن حلول لمشكلات التلوث وغيرها مما يهدد الكرة الأرضية وعقدت العديد من المؤتمرات الدولية وتم توقيع العديد من المواثيق والاتفاقات فى مجال البيئة وحمايتها مثل: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢) والميثاق العالمى للطبيعة (١٩٨٢) وإتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (١٩٨٥) وبروتوكول مونتريال (١٩٨٧) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة «المنظور البيئى فى سنة ٢٠٠ وما بعدها» (١٩٨٧) ومن خلال إستقراء مختلف هذه المواثيق والأتفاقات نجد أن التهديد البيئى الذى يواجه السياسة الدفاعية المصرية يكمن فى أختلال التوازن بين السكان والقدرات البيئية الطبيعية، وتحقيق الأمن الغذائى للقوات المسلحة دون إستنزاف الموارد وتوفير مأوى نظيف للقوات يفضى إلى صحة الوقاية من الأمراض المتصلة بالبيئة مع تحقيق تحسينات مطردة فى مستويات المعيشة عن طريق التنمية الصناعية التى تمنع الأضرار والأخطار البيئية أو تقللها إلى أدنى حد، مع الأخذ فى الاعتبار تأثير نواتج السيارات بأنواعها والعربات المدرعة والدبابات.

كما نشير أيضاً إلى زيادة معدلات تغيير المناخ ويحدث ذلك نتيجة لأسباب بشرية وصناعية وبالتحديد أهمها أنبعاث مجموعة من الغازات الصناعية المعروفة بأسم غازات البيت الزجاجى نتيجة زيادة النشاط الصناعى فى العالم ومن ثم أكدت مختلف الاختبارات أن

متوسط درجة حرارة الأرض قد بدأت فى الأرتفاع مما يؤدى إلى ذوبان جليد القطبين الشمالى والجنوبى بنسب مرتفعة مما يؤدى إلى أرتفاع منسوب المياه فى المحيطات والبحار مما يؤثر على العديد من السواحل والجزر بل إلى أندثار البعض منها وغرق مناطق بأكملها فضلاً عن أن زيادة تغييرات المناخ يتطلب أيضاً إعادة النظر فى نوعية وطبيعة الملابس التى ترتديها القوات المسلحة خاصة إذا أضفنا إلى ذلك كله تأثير تآكل طبقة الأوزون.

يضاف إلى كل ما سبق التصحر والذى يهدد ٧٠٪ من الأراضى المنتجة (٣.٦ مليون هكتار) وزحف كثبان الرمال الصحراوية مسافة ١٣ كيلومترا سنوياً نحو دلتا النيل[٢]، الأمر الذى يتطلب جهودا زاخرة من القوات المسلحة لمواجهة تفاقم هذه المشكلة.

كما يقع على عاتق السياسة الدفاعية المصرية التخطيط لمواجهة التهديد البيئى وتوعية أفراد القوات المسلحة بأثرهم على البيئة والحفاظ عليها والعمل على إستحداث وسائل وطرق علمية وفنية فى جميع المجالات تكون أقل إضراراً بالبيئة والتخطيط أيضاً لإزالة مخلفات تلوث البيئة أو الأضرار بها الناجمة عن المناورات والمشروعات العملية المختلفة، وأتخاذ إجراءات تأمين ووقاية للمياه والأنهار والنباتات والحيوانات والبحار خلال فترات إجراء المناورات والتدريبات بالذخيرة الحية.

٢- إنتشار حقول الألغام:

تعتبر الألغام سلاح الخطر الدائم الذى يصيب دون إنذار أطفال وشباب وفلاحين وعمال ومواطنين آمنين وتؤكد إحصاءات صادرة عن الأمم المتحدة بأن ضحايا سلاح الخطر الدائم يصل إلى خمسة وعشرين ألف قتيل سنوياً وضعف هذا العدد من المشوهين بعاهات مستديمة، تقعد أصحابها عن ممارسة أعمالهم ومصادر معيشتهم.

ويوجد فى مصر ٢٣ مليون لغم من ١١٠ ملايين لغم منتشرة فى أنحاء العالم، أى أن ربع ألغام العالم مزروعة فى أرض مصر، فى الصحراء الغربية وسيناء ومنطقة خليج السويس. ولذا فأنه يقع على عاتق القوات المسلحة المصرية وضع الخطط اللازمة لتأمين حقول الألغام المنتشرة

فى مسارح العمليات المختلفة وأيضاً وضع الخطط الخاصة بعمليات الإزالة والتكلفة المالية المطلوبة للتنفيذ ومدى المشاركة الدولية والمسئولية العالمية حيال عمليات الأزالة.

٣- الحفاظ على الأمن العام:

تعتبر القوات المسلحة فى أى من دول العالم المتقدم أو النامى خط الدفاع الأخير الذى يلجأ له النظام الحاكم للحفاظ على الأمن العام والأستقرار الداخلى فى حالة تدهور الموقف ولمنع تفاقمه والوصول لحرب أهلية، ونظراً لأن أحد مهام القوات المسلحة هى حماية الشرعية الدستورية وتأمين الجبهة الداخلية بالتعاون مع قوى الأمن الداخلية مجتمعة أو منفردة، وفى ظل تفشى ظاهرة العنف والتطرف وما يؤدى إليه ذلك من عدم إستقرار داخلى يتطلب ذلك من القوات المسلحة ضرورة متابعة أسباب الظاهرة والقائمين عليها وأماكن إنتشارها ووضع السيناريوهات المنتظرة أو المتوقعة لها والتنبؤ بتطورها ومن ثم وضع الخطط اللازمة للتدخل إما لمساعدة أو دعم أو معاونة قوات الأمن الداخلى أو العمل بصورة منفردة.

فضلاً عن إن هناك دور لأدارة الشرطة العسكرية فى معاونة الشرطة المدنية لتحقيق وفرض الأمن والاستقرار الداخلى من خلال التحقق من إلتزام أفراد القوات المسلحة بالنظام والأمن العام وفرض السيطرة الأمنية على التحركات العسكرية المجمعة والمنفردة لتقليل الحوادث والآثار الناجمة عنها أو المشاركة فى أعمال التأمين وحفظ النظام.

٤- إختلال القيم والمبادئ فى الشباب:

من المخاطر المباشرة للسياسة الدفاعية المصرية إختلال القيم والمبادئ فى الشباب سواء المخصص كوعاء للتجنيد أو التطوع أو حتى العمل فى صفوف الضباط، فلقد أدى تفاقم المشكلة الأقتصادية والبطء فى إصلاح التعليم بمراحله المختلفة وسعى معظم الأسر المصرية للحبث عن مصدر لتحسين الدخل سواء فى الداخل أو الخارج إلى أهمال مراعاة القيم والمبادئ وبثها فى الأطفال وهم شباب المستقبل، الأمر الذى أدى إلى سعى الشباب لتحقيق الكسب المادى على حساب القيم الروحية والمبادئ الأخلاقية، الأمر الذى أنعكس على درجة ومستوى

الأنتماء الوطني وأنكار حب الذات، وحب الأوطان والزود عنها، وهذا بالتالي سيؤدى إلى دخول الشباب القوات المسلحة تحت ضغط المادة والبحث عن عمل فقط وبمرور الوقت تتفشى فى عناصر القوات المسلحة بمختلف مستوياتها هذه النوعية من الشباب، فتضعف درجة الولاء والأنتماء وقد تنهار الروح المعنوية والتضحية من أجل الوطن ويكون البديل هو تحقيق المكاسب المادية وزيادة الدخل.

ولذلك يجب على القوات المسلحة الأهتمام ببرامج التربية العسكرية للنشء والشباب فى مختلف مراحل التعليم ووضع البرامج التى تساعد على تنمية حب الوطن والزود عنه، وتقوية الشعور بالولاء والحفاظ على الروح المعنوية للأفراد، مع ضرورة إبراز الشخصية الوطنية والقومية للدولة.

٥- إنتشار المخدرات والأوبئة الصحية:

تعتبر المخدرات بأنواعها آفة المجتمع، ونظراً لأن القوات المسلحة أحد عناصر المجتمع الأساسية فإنها تتأثر بالضرورة من إنتشار المخدرات من زاويتين، الأولى: هى فى تأمين وحراسة حدود الوطن البرية والبحرية والجوية لمنع تهريب المخدرات، والثانية: هى ضمان عدم وصول المخدرات بأنواعها وآثارها المختلفة داخل القوات المسلحة.

ونظراً لتفاقم وإنتشار هذه الظاهرة فى نهاية التسعينات فينتظر إمتدادها على الأقل حتى بدايات العقد القادم مما يجعلها أحد المخاطر الرئيسية التى يلزم أن تواجهها السياسة الدفاعية المصرية. ويطلق عادة على المخدرات بأنواعها بأنها المواد النفسية المحدثة للأعتماد وتشمل: الكحوليات، الأفيون، ومشتقاته القنب والكوكايين والقات والمهلوسات والباربيتورات والأمفيتامينات والمذيبات العضوية وهى أشهر المواد النفسية التى يشيع تعاطيها فى مختلف المجتمعات بهدف تغيير الحالة النفسية (المزاجية أو العقلية) لدى المتعاطى ومعظمها ذات أصول نباتية تمتد جذورها التاريخية إلى عدة قرون فى ماضى بعض المجتمعات البشرية ويجرى تصنيعها كيميائياً فى العصور الحديثة، وهناك العديد من العوامل تتشابك جميعها وتتفاعل لتساعد على التعاطى، ومن هذه العوامل ما يرتبط بالشخص من عوامل بيلوجية أو نفسية

ومنها عوامل خاصة بالمادة المتعاطاة من التوافر أو الثمن أو سهولة قواعد التداول وهناك عوامل خاصة بالبيئة من آليات الأسرة والمجتمع والأقران والبيئة المحيطة من الأنهيار الأسرى وإختلال الأنضباط فى الأسرة أو ضعف الوازع الدينى أو القيمى بوجه عام والظروف السيئة فى العمل. وعادة ما يترتب عن التعاطى والأدمان أضطرابات نفسية من أمراض عصبية وأكتئاب سيكاترية وإختلال الوظائف النفسية وكل هذا بالطبع ينعكس فى صورة أنحرافات سلوكية مباشرة وغير مباشرة تؤثر على الأداء والقدرة على تحمل المجهود والأنضباط ومن ثم يصبح المتعاطون والمدمنون كفاقد من طاقة العمل فضلاً عن كونهم ثغرة فى نسيج العمل العسكرى.

ومن هنا تأتى أهمية التصدى لمشكلة المخدرات فى القوات المسلحة من خلال الوقاية الأولية بأتخاذ الأجراءات الكفيلة بمنع تجنيد المتعاطى أو المدمن فى الوحدات المقاتلة والتوعية المستمرة لأفراد القوات المسلحة مع التقويم المستمر لبرنامج التوعية والذى يوجد أساساً لأكثر العناصر تعرضا لاحتمالات التعاطى أو المستهدفة مع التوسع فى إستخدام الأفلام والصور وضرورة الكشف المبكر عن حالات التعاطى بين المجندين خلال مراحل تجنيدهم مع إمكانية تقديم العلاج المتكامل لأفراد القوات المسلحة عند الضرورة والذى يتكون من ثلاث عناصر رئيسية أحداها طبى والآخر نفسى والثالث إجتماعى.

إن مشكلة تعاطى المخدرات وأدمانها بالصورة التى تعرفها المجتمعات الحديثة لم تعد بالبساطة التى كانت عليها منذ بضعة عقود، سواء من حيث عدد وتنوع المخدرات المعروضة أو من حيث أخطارها على الصحة البدنية والنفسية للأفراد أو على مسيرة الحياة العسكرية ومن ثم لم تعد تنفع فى مواجهتها ردود أفعال الغضب الأجتماعى مقرونة بالأجتهادات العفوية الصادرة من أجهزة الدولة وخاصة فى ظل توفر ترسانة من المعرفة العلمية فى هذا الموضوع على قدر كبير من القدرة على المواجهة، ومن هنا يجب على السياسة الدفاعية إتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بتحصين أفراد القوات المسلحة من هذه الآفة، وعلى قدم المساواة يأتى موضوع إنتشار الأوبئة الصحية وضرورة الوقاية منها وإتخاذ الإجراءات أيضاً التى تمنع إنتشارها فى أى من المجتمعات العسكرية على المستوى المحدود أو العام.

ثانياً: المخاطر الخارجية:

١- نشاط الأرهاب الدولى:

لقد أصبح الأرهاب ظاهرة عالمية تزاد إتساعاً وإستشراء يوماً بعد يوم، وأصبحت من أحد أبرز سمات العقد الأخير من القرن الحالى، والأمر يتطلب تضافر جميع الجهود الدولية والأقليمية لمواجهتها. ومن ثم يلزم على السياسة الدفاعية المصرية إتخاذ محورى الوقاية والعلاج لمواجهتها وتكمن الوقاية فى زيادة فعالية نشاط أجهزة المخابرات والأمن داخلياً وخارجياً لمتابعة نشاط أى منظمة أرهابية تتحرك فى إطار مناهض للأمن القومى العربى أو المصرى، مع ضرورة الأتفاق على مفهوم محدد وواضح للأرهاب وممارسته ضد الدولة، وعدم الأنخداع بأية رايات أو شعارات يرفعها ويتم وضع استراتيجية وقائية بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية، مع ضرورة متابعة أنشطة الأفراد والجماعات الأرهابية محلياً لمنع تسرب أى عناصر داخل القوات المسلحة، ويلزم القيام بحملات أمنية فى مسارح العمليات السابقة للقوات المسلحة لمصادرة أية أسلحة أو ذخائر أو مفرقعات تكون من مخلفات الحروب السابقة.

أما العلاج فيتمثل فى السعى من خلال إستراتيجية هجومية بتوجيه ضربات مؤثرة لنشاط المنظمات الأرهابية فى الداخل عن طريق إختراق تنظيماتهم لسرعة التعرف على التنظيمات والأهداف ومصادر التمويل والتسليح وطبيعة النشاط وتحديد خطة المواجهة إعتماداً على الردع. كما يلزم أن يتم رصد تنامى النشاط الإرهابى فى الداخل بدقة خوفاً من تفاقم الموقف خاصة فى ظل سعى المنظمات الأرهابية لأمتلاك أسلحة دمار شامل والأعتماد على «الأبتزاز النووى»(٣)، لتحقيق مآربها ويلزم أيضاً فرض الرقابة الأمنية الدقيقة على الحدود الدولية ومناطق الأهداف الأستراتيجية والأقتصادية فى الدولة ووضع خطط للطوارئ للتدخل للحماية أو فرض التأمين اللازم عند الحاجة.

٢- تنامى القدرات العسكرية الإسرائيلية:

نتيجة لأقتحام إسرائيل عدة مجالات عسكرية متقدمة تشمل الفضاء والتصنيع الحربى وإمتلاك التكنولوجية العليا فتصاعدت قدراتها العسكرية التقليدية وفوق التقليدية فضلاً عن

إمكانياتها فى المجال النووى مما أدى إلى أتساع الفجوة القائمة وهى فجوة التفوق الكمى والنوعى وفجوة التفوق التكنولوجى وفجوة الردع بالشك النووى.

والمقارنة الكم نوعية للتفوق الاسرائيلى توضح الآتى:

أ- فى مجال الصواريخ أرض / أرض:

تمتلك إسرائيل منظومة هجومية من الصواريخ أرض / أرض ذات المدايات المختلفة ومن الانتاج الاسرائيلى فقد أنتجت إسرائيل حتى الآن كل من صاروخ أريحا - ١ ومداه ٤٥٠ كم، وأريحا -٢ ومداه ١٤٠٠ وجارى إنتاج الصاروخ أريحا-٢ المعدل (أريحا -٣) وينتظر أن يصل مداه ٢٧٠٠ كم ليغطى كل الدول العربية فضلاً عن إمتلاكها لمجموعة متنوعة من الرأس المدمرة (شديدة الأنفجار - كيماوى - بيولوجى - نووى).

كما تمتلك إسرائيل إستراتيجية صاروخية تتكون من منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ المتنوعة وتشمل الصاروخ باتريوت الأمريكى والصاروخ نيوتليس الذى يعمل بالليزر فضلاً عن إنتاج إسرائيل للصاروخ آرو وجارى إنتاج الصاروخ آرو المعدل (آرو - ٢) والذى تم تجربته فى منتصف شهر أبريل ١٩٩٦ والذى سيعمل ضمن منظومة صاروخية دفاعية متكاملة تصنع فى إسرائيل يطلق عليها أسم «السد»[٤].

مما سبق يتضح تعاظم القدرة الإسرائيلية على إستخدام الصواريخ أرض / أرض وإمكانية قبولها بالضربة الأولى العربية والغير مؤثرة عليها والرد بقوة وفعالية.

ب- فى مجال النشاط الكيماوى والبيولوجى:

تمتلك إسرائيل ما يشكل منظومة كاملة من الأسلحة الكيماوية ويتضح هذا من خلال قدرتها على إنتاج غازات الأعصاب فى النقب قرب مفاعل ديمونة، وإعادة تنشيط منشآت الحرب الكيماوية الخاصة بها فى منتصف الثمانينات، وقد بلغ النشاط الكيمائى درجة عالية من التقدم.

وتتبع إسرائيل خطى الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال الأسلحة الكيميائية مستفيدة من الخبرات التى توافرت لأمريكا فى هذا المجال من عملياتها الحربية المتعددة فى جنوب شرق آسيا، كما يمكن لأسرائيل تحويل الصناعات الكيمائية التى تعمل فى مجال المبيدات النباتية والأدوية لأنتاج أنواع مختلفة من الغازات الحربية (الكاوية / الخانقة / النفسية / شل القدرة). كما أستطاعت إسرائيل إنتاج بعض الأسلحة البيولوجية من خلال إنتاج مواد بيلوجية ضارة بالأنسان والحيوان والنبات وتسعى إلى زيادة وتطوير فاعلية هذه الأسلحة.

ولمجابهة أحتمالات إستخدام الدول العربية لمثل هذه الأسلحة فقد أعدت إسرائيل ملاجئ للوقاية وقامت بتدريب الشعب فضلاً عن توفر منظومة متكاملة للأنذار.

جـ- فى مجال الأقمار الصناعية:

نجد أن إسرائيل قد تمكنت من إطلاق قمرها الصناعى الأول (أوفيك -١) فى منتصف عام ١٩٨٨، ثم أطلقت قمرها الصناعى الثانى (أوفيك -٢) فى شهر أبريل ١٩٩٠، وأطلقت (أوفيك-٣) فى مارس ١٩٩٥ مما يتيح لها قدرات أكبر فى مجال الكشف والأنذار وأعمال التجسس والأتصالات والحرب الألكترونية فضلاً عن دقة توجيه الصواريخ أرض / أرض البالستية.

د- فى مجال السلاح النووى:

لقد سعت إسرائيل منذ إنشائها إلى أمتلاك القدرة النووية والتخطيط لاستخدامها كعامل ردع إستراتيجى حاسم، ولذلك فقد أستطاعت إنتاج ٢٠٠ قنبلة نووية عيارية من النوع الإنشطارى (ذرية)(٦).

ونتيجة لقيام الولايات المتحدة بدعم إسرائيل بحاسب آلى عملاق (السوبر كمبيوتر) فى نهاية عام ١٩٩٥ فانه يمكن لاسرائيل إنتاج القنابل النيوترونية والهيدروجينية (الأسلحة النووية الاندماجية).

وإذا أرادت إسرائيل مهاجمة الدول العربية بالأسلحة النووية فمن المرجح أن تكون أهدافها تشمل السدود والمدن العربية الكبرى والآبار والمنشآت النفطية – بعيداً عن المصالح الأمريكية – وأيضاً مع أحتمال إستخدام إسرائيل للقنابل النووية ضد الجيوش العربية فى دول المواجهة(٧).

ومن خلال إستقراء تنامى القدرات العسكرية الإسرائيلية فى مختلف الأتجاهات والمستويات والأبعاد نجد أن هناك إصرار إسرائيلى على إستمرار تبنيها لمفاهيم إستخدام القوة لفرض الواقع السياسى وأن إمتلاك القوة المطلقة هو سبيلها لفرض السلام فى المنطقة وهذا يمثل تهديداً حاراً وملحاً للسياسة الدفاعية المصرية يلزم أخذه فى الاعتبار.

٣- حروب المياه:

تتجه منطقة الشرق الأوسط نحو أزمة حقيقية فى الحصول على المياه اللازمة لكل شئ مع نهاية القرن، وتدل الشواهد الصحيحة وغير الصحيحة منذ عقد مضى على أن المنطقة برمتها تندفع نحو أزمة مائية لا محالة واقعة ما لم تتضافر الجهود المحلية والأقليمية والدولية لايجاد معادلة مقبولة لتقاسم المياه وترشيدها وإيجاد بدائل متعددة لمصادر المياه المتجددة خاصة فى منطقة تنمو بأعلى معدل لزيادة السكان وتواجه تدهوراً فى البيئة وانهياراً فى البنى التحتية وإعتداءات على الحقوق المائية وتنضب مواردها المائية لأسباب بشرية وبيئية، مقابل أزدياد معدل الخطط التنموية الطموحة العربية والاستيطانية الإسرائيلية وتكاثر أسباب الصراعات الأجتماعية والقومية الممتدة وحروب الأقليات، فإنه توجد دلائل موضوعية راسخة عن حتمية اللجوء إلى العنف للحصول على هذه المادة الحيوية التى تمثل حاجة إنسانية ملزمة غير قابلة للتفاوض.

ونشير هنا إلى الندوة التى عُقدت فى عمان فى شهر أبريل ١٩٨٩ بحضور ١١ دولة عربية، وإلى الدورة الثالثة والعشرين للمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة (الأكسار) والتابع لجامعة الدول لعربية والتى عقدت بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ ... بأن أمن المياه فى العالم العربى لا يقل أهمية عن الأمن القومى العسكرى، إذ شعر الجميع بأن هناك أخطاراً تهدد وصول المياه عبر الأنهار الحيوية الثلاث الكبرى (نهر الأردن والنيل ودجلة والفرات)(٨)

والأشكالية الرئيسية تكمن فى أن هذه الأنهار تنبع من بلاد غير عربية مستقلة وذات سيادة، وهذه الدول أيضاً هى دول الجوار الأستراتيجى المعروفة بالضلع الثالث فى الصراع العربى الأسرائيلى خاصة فى ظل علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل.

لذا فإن ما يواجه السياسة الدفاعية المصرية فى العقد القادم هو تأثير غير مباشر نتيجة لدورها فى الحفاظ على الأمن القومى العربى ومن ثم ينتظر أن تشارك فى توفير الحماية للمصادر المائية العربية، وأيضاً التأثير المباشر الناجم عن تهديد الأمن المائى لمصر، حيث تفكر أثيوبيا بين الفنية والأخرى فى إقامة مشروعات تستثمر بعض مياه هضبتها التى تغذى نهر النيل، ويشكل نهر النيل الأزرق أهم المواضع التى تتوجه إليها المشروعات الأثيوبية وإلى جانب أثيوبيا، ثمة دول أفريقية أخرى تقع فى حوض النيل، مثل كينيا وزائير، لديها مشروعات مائية تبنى على الروافد والبحيرات الرافدة لنهر النيل[٩].

وقد حاولت أثيوبيا فى بداية السبعينات تشييد منشآت على النيل الأزرق، وهو مادفع مصر إلى التهديد باستعمال القوة ضد المشروع[١٠]، ثم عادت فى عام ١٩٨١ وأعلنت أنها لن توقع أو تنضم إلى أية أتفاقية خاصة بحوض النيل وأنها تعتزم تنفيذ ٤٠ مشروعاً على مجرى النيل الأزرق[١١].

ورغم أن هذه المشاريع لم تر النور حتى الآن، إلا أنه فى بداية التسعينات أوفدت إسرائيل إلى أثيوبيا ٤٠٠ خبيراً فى إقامة السدود[١٢]، وبحلول شهر مايو ١٩٩٦ أعلن صندوق النقد الدولى موافقته على دعم أثيوبيا بحوالى مليار دولار لاقامة عدة سدود وخزانات لمواجهة الجفاف[١٣].

وهنا نجد أن الخبرة الأسرائيلية قد أمتزجت بالتمويل الدولى لأقامة مشروعات فى أثيوبيا من شأنها أن تنقص ما مقداره ٥,٤ مليار م٣ من تدفق مياه النيل الأزرق على حساب حصة كل من مصر والسودان من مياه النيل[١٤].

وثمة خطر رئيسى على علاقة مصر بالنيل، مصدره محاولات إسرائيل لأختراق أمن وداى النيل بمحاصرة مياه النيل فى حوضه الأعلى[١٥]، طبقاً لاستراتيجيتها الأفريقية وبخاصة مع

دول الحوض الأفريقية، وذلك سعياً وراء أجبار مصر على قبول مشروعها بتزويد إسرائيل بقناة على مياه النيل، وربما يكون ذلك أيضاً أحد أسباب تخطيط إسرائيل لمساعدة أثيوبيا على بناء مشروعات السدود على النهر الأزرق، كما خططت فى الوقت نفسه لدعم حركات التمرد فى جنوبى السودان منذ بداية الستينات، من أجل بث الأضطرابات فى حوض النيل وما نجم عنه من تعطيل استكمال مشروع قناة جونقلى.

وإدارة الأزمة فى المياه العربية تستلزم من السياسة الدفاعية المصرية النظر إلى منهجين لا ثالث لهما فى المستقبل، **أولهما**: صراعى ويقوم على أستخدام الأمة العربية لقواتها العسكرية لوقف إستغلال الدول الأخرى للحاجات الأساسية للمواطن العربى فى لعبة المساومة الأقليمية والدولية أو خرق الأتفاقات الموقعة على النهر بين دولها، وهو بديل يقل إحتمالات تنفيذه فى ظل التوازنات الدولية القائمة فى عالم اليوم، **وثانيهما**: تعاونى ويقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة من منطلق الإيمان بوجود المصلحة المشتركة دون مغالاة أو تجاوز وهذا البديل أكثر إحتمالاً للتنفيذ بشرط وجود القوة العسكرية التى تحمى هذه المصالح ومدى توفر مصداقية التنفيذ.

٤- ضبط التسلح فى منطقة الشرق الأوسط:

يعتبر ضبط التسلح فى منطقة الشرق الأوسط واحدا من أهم مفاتيح عملية إحلال نمط جديد للأمن والسلم الأقليمى فى المنطقة، وتستمد هذه القضية أهميتها من أن تسوية الصراع العربى الإسرائيلى لا يمكن أن تتم بفاعلية دون الأتفاق على آليات مستقرة لوقف سباقات التسلح العديدة التى أندلعت على هامش ذلك الصراع، والتى كانت بحد ذاتها واحدة من أهم أسباب تقويض الأستقرار الإقليمى وإستنزاف القدرات الأقتصادية للدول المعنية.

ومن ثم نجد إنه فور إنتهاء حرب الخليج الثانية شهد العالم الإعلان عن العديد من المبادرات للسيطرة على التسلح فى المنطقة، وكانت أولى تلك المبادرات، مبادرة الرئيس الأمريكى چورج بوش والتى أعلنها فى الأول من مايو ١٩٩١[١٦] ويقترح فيها الحد من الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية (النووية، والكيمائية، والبيولوجية) عبر المنطقة الممتدة من إيران شرقاً

إلى المغرب غرباً، مع إستبعاد تركيا على إعتبار أنها عضو فى حلف شمال الأطلنطى، والتأكيد على أن تمتلك دول المنطقة قدرات تقليدية فقط والتى تحتاج إليها للدفاع عن نفسها أو لردع العدوان الخارجى.

وقد عكست المبادرة حرص الرئيس الأمريكى على إقتراح تجميد كل عمليات تلقى وإنتاج وإختبار الصواريخ أرض / أرض كخطوة أساسية على طريق إزالتها، ولكن المبادرة لم تحدد أية آلية لأزالة الصواريخ البالستية ذاتها، كذلك لم تحدد نظاما يمكن الأعتماد عليه للتأكد من أستخدام تكنولوجيا الصواريخ إستخداماً سليماً، ولكن عاب المبادرة عدم تعرضها لأزالة السلاح النووى وضرورة الالتزام باتفاقية حظر أنتشار السلاح النووى والترتيبات الدولية للحد من الأسلحة الكيمائية والبيولوجية، الأمر الذى جعل الدول العربية تشعر بوجود تحيز واضح فى المعاهدة لصالح إسرائيل، وبصفة خاصة ذلك التركيز الشديد على ضرورة إزالة الأسلحة فوق التقليدية – خاصة الكيميائية – والتى قد تكون الدول العربية مالكة لها(١٧)، الأمر الذى قد يحرمها حتى من القدرة على تحقيق الحد الأدنى من التوازن فى مواجهة السلاح النووى الإسرائيلى، لذا فإن دولاً عربية عديدة رفضت التوقيع على المعاهدة. ثم جاء الإعلان عن الخطة الفرنسية لنزع السلاح ومراقبة التسلح فى الشرق الأوسط، فى توقيت متزامن مع إعلان المبادرة الأمريكية فى مايو ١٩٩١، لكى يؤكد على أن قضايا نزع السلاج فى منطقة الشرق الأوسط قد بدأت تؤرق بال بعض الدول الكبرى.

ولقد حددت الخطة الفرنسية مستويات لمراقبة التسلح ونزع السلاح، ودعت لحظر الأسلحة الكيمائية وتقليص الترسانة النووية والحد من إنتشار السلاح النووى خارج نطاق الدول الخمس الأعضاء فى النادى الذرى، إلا أن هذه الخطة جاءت مثل مبادرة بوش فسعت لحرمان طرف من الأسلحة الكيميائية وهو الطرف العربى بالطبع فى حين أنها لم تنص على حظر الأسلحة النووية والتى تمتلكها إسرائيل(١٨)، ففقدت المبادرة التوازن المطلوب، كما أن الخطة دعت إلى مراقبة تكنولوجيا الصواريخ للحد من إستخدامها للأغراض العسكرية وخفض الأسلحة التقليدية إلى الحد الأدنى للأمن، ولكنها لم تذكر الأسلوب الذى يمكن به تحديد حجم الحد الأدنى.

وفى اكتوبر ١٩٩١ صدر الإعلان الدولى حول عمليات إنتقال الأسلحة عن الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن فى أعقاب انتهاء أجتماعاتهم فى لندن، لكى يحدد قواعد تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط، ولقد تشابهت جميع المقترحات فى هذا الإعلان فى إعتمادها على الصيغ الفضفاضة وعدم وضوح آليات التنفيذ، وأجمعت على نزع السلاح الكيميائى والبيولوجى دون التعرض للسلاح النووى، مما أفقدها أيضاً التعاون الإيجابى من الدول العربية لقبول هذا الإعلان.

وفى إطار المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل، تم تشكيل لجنة للحد من التسلح والأمن الأقليمى، وقد عقدت اللجنة ست جلسات كان آخرها فى أبريل ١٩٩٦، ركزت إسرائيل خلالها على فكرة ترتيبات بناء الثقة وما ينجم عنها من إنشاء اتصالات سياسية وعسكرية بينها وبين الدول العربية، وبإتباع إسرائيل لهذا التكتيك فإنها كشفت عن حقيقة الأهداف التى تتطلع إلى تنفيذها من وراء التزامها بحضور اجتماعات هذه اللجنة[١٩]، وأولها تعطيل التوصل إلى حلول للقضايا السياسية القائمة بينها وبين الدول العربية وثانيها انشاء خطوط إتصال مباشرة بينها وبين الدول العربية لتقليص إحتمالات نشوب الحرب وثالثها تعيين ضباط إرتباط، ورابعها الأتفاق على تفتيش مشترك على الحدود[٢٠]، ومن الواضح أن أى من هذه التوجهات لا يرتبط بالحد من التسلح ولكنها متطلبات تضمن أساساً السيطرة على التحركات العسكرية والفتح الأستراتيجى للقوات، وقد إعتبرت إسرائيل أن تنفيذ هذه الخطوات أمراً ضرورياً للأنتقال إلى ما أطلقت عليه «الضبط الأمنى» الذى يقوم على إمتلاك أنظمة ردع قوية لمنع القوى الإقليمية من شن أى عمليات هجومية مباغتة[٢١]، وفرض قيود على نوعيات معينة من الأسلحة.

وقد تنامت المخاوف من إنتشار الصواريخ أرض / أرض البالستية والذى ربما يؤدى إلى تغيير توازن القوى بين المستوى الأقليمى والمستوى الدولى، ولذلك تتبنى الولايات المتحدة فى الوقت الراهن سياستين لمواجهة إنتشار هذه النوعية من الصواريخ: **الأولى** تتمثل فى تطوير نظم صاروخية مضادة للصواريخ البالستية قادرة على أعتراض وتدمير هذه الصواريخ خلال مرحلة طيرانها وقبل بلوغها لأهدافها، **والثانية** هى تعزيز نظام السيطرة على تكنولوجيا

صناعة وانتاج هذه الصواريخ عبر تشجيع الدول الأخرى على الأنضمام إلى هذا النظام، مع بذل جهود لإغراء روسيا والصين وكوريا الشمالية والمصدرين الآخرين للصواريخ البالستية إلى الشرق الأوسط على المشاركة فى هذا النظام(٢٢).

وقد جاء التطبيق العملى لهذه السياسة فى الشرق الأوسط لصالح إسرائيل فى الجانب الأكبر منه، ذلك إن إسرائيل إمتلكت القدرة على نقل معظم التكنولوجيات المحظورة التى تحتاج إليها للأغراض الأستراتيجية من خلال إتفاقيات التعاون الإستراتيجى مع الولايات المتحدة والمشاركة فى برنامج مبادرة الدفاع الأستراتيجى ومشروعات التعاون المشترك والسعى لعقد حلف دفاعى بين الدولتين، ومن ثم فإن قدرات الردع العربى المحدود ربما تصبح عرضة للخطر فى المستقبل القريب بفعل التطوير المشترك لصاروخ (أرو) المضاد للصواريخ وحصول إسرائيل على بطاريات صواريخ الدفاع الجوى (باتريوت)(٢٣)، يضاف إلى ذلك أن معظم النجاحات الملحوظة التى تحققت بموجب نظام منع إنتشار تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) تمثلت بالأساس فى تعطيل مشروع تطوير الصاروخ (كوندور – ٢) بين مصر والعراق والأرجنتين بل وتوقفه رسمياً، فضلاً عن أن تدمير منصات إطلاق الصواريخ البالستية العراقية ومنشآت ومؤسسات إنتاج الصواريخ خلال حرب الخليج، ثم أستكمال عمليات التدمير من جانب فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة، يمثل من منظور معين تطبيقاً مباشراً وغير مبرر للسياسة الامريكية للحد من التسلح فى المنطقة. وبالطبع يمثل تحدياً مباشراً للسياسة الدفاعية المصرية والتى تمتلك نوعية معينة من الصواريخ أرض / أرض تحقيقاً للأمن الوطنى والتى لا يتعدى مدى الأطلاق لها ٣٠٠ كيلومتر ويتمثل هذا التحدى فى **أولاً**: من منطلق التأمين الفنى للحفاظ على كفاءة عمل وأداء هذه الصواريخ **والثانى**: صعوبة التطوير لهذه النوعية من الصواريخ فى المستقبل نتيجة للأعلان الأمريكى بالحظر.

وهذا يتطلب من السياسة الدفاعية المصرية البحث عن بدائل مناسبة أما محلياً أو دولياً دون خرق الحظر المفروض على نقل تكنولوجيا الصواريخ.

٥- التحالفات العسكرية فى المنطقة:

من المؤكد أن الأتفاقات والتحالفات الأستراتيجية الإسرائيلية والتى عقدتها مؤخراً مع كل من روسيا الأتحادية وتركيا والأردن والولايات المتحدة توفر مزايا إستراتيجية عسكرية وأمنية

للدور العسكرى الأسرائيلى فى المنطقة ويتيح لها إمكانيات الأمن المطلق على حساب أمن الدول العربية، الأمر الذى جعل إسرائيل حتى الآن محور الأرتكاز للترتيبات الأمنية الأمريكية فى المنطقة، ونتعرض فيما يلى لأبعاد هذه الأتفاقات والتحالفات وأثرها على المنطقة العربية بصفة عامة والسياسة الدفاعية المصرية على وجه الخصوص.

أ- مذكرة التعاون العسكرى بين روسيا الأتحادية وإسرائيل فى ديسمبر ١٩٩٥:

تحقق هذه المذكرة تعميق التعاون العسكرى بين الدولتين خلال العامين القادمين مع إمكان إستعانة روسيا بالمساعدات العسكرية الإسرائيلية فى مجال التصنيع الحربى لتطوير وتحديث الأسلحة الروسية القديمة سواء داخل روسيا أو فى حوذة طرف ثالث. وهذا الأتفاق قد قفز بالعلاقات الروسية الإسرائيلية إلى مراحل أوثق للتعاون على المستوى الأستراتيجى بالأضافة إلى مواصلة التعاون فى مجال إطلاق روسيا للأقمار الصناعية الأسرائيلية، ومن المؤكد أن التعاون الأسرائيلى العسكرى مع روسيا سيتيح لها الأطلاع على التكنولوجيا المتقدمة الشرقية وفى نفس الوقت إمكانية الضغط على روسيا لإيقاف أى دعم عسكرى بالمعدات الكاملة أو حتى قطع الغيار للدول التى تهدد اسرائيل وبالتالى يمكن أن تفقد الدول العربية والتى تعتمد على التسليح الروسى قدرتها العسكرية بالتقادم أو ربما يزيد من تكلفة الحفاظ على كفاءة هذا التسليح إذا أستطاعت أن تبحث عن مصادر أخرى لتوفير قطع الغيار، ومما لاشك فيه فإن هذا يتطلب من السياسة الدفاعية المصرية ضرورة السعى لدى روسيا الأتحادية والصين وكوريا الشمالية لتنسيق التعاون مع الدول العربية التى تعتمد على المعدات والأسلحة الشرقية حفاظا على قدراتها العسكرية.

ب- إتفاق التعاون العسكرى التركى الإسرائيلى مارس ١٩٩٦:

وهو يسمح للقوات الجوية لكلا البلدين بإجراء تدريبات فى المجال الجوى للدولة الأخرى وتبادل المعلومات والخبرات فى مجال التدريب العسكرى للقوات الجوية، كما تقوم إسرائيل بتحديث الطائرات الحربية التركية من طراز فانتوم أف -٤ مع حضور مراقبين من كلا

البلدين للتدريبات العسكرية فى البلد الآخر، فضلاً عن إتفاقهم على إقامة منتدى أمنى للحوار الأستراتيجى بينهما.

ولكن ترتب على هذا الأتفاق إجراء مناورات بحرية مشتركة فى مايو ١٩٩٦ مما يؤكد على أن هناك أبعاداً أخرى للأتفاق لم يعلن عنها حتى الآن ربما تشمل التعاون فى مجال المعلومات والتصنيع الحربى والتخطيط المشترك...الخ، ولكن هذا الأتفاق فى النهاية يتيح لإسرائيل الانفتاح على الجمهوريات الأسلامية الآسيوية الخمس، والتى ظهرت بعد تفكك الأتحاد السوفيتى، كما يتيح لها عدة مزايا إستراتيجية أخرى مثل الحصول على معلومات عن التحركات السورية والإيرانية والعراقية فضلاً عن إمكانية قيام القوات الجوية الإسرائيلية بتوجيه ضربة جوية لسوريا إذا أرادت ذلك من إتجاهات غير نمطية يضاف إلى ذلك إمكانية قيام إسرائيل بتدمير القدرات النووية الإيرانية، ومن ثم فإنه يلزم أن تأخذ السياسة الدفاعية بعين الأعتبار هذا الأتفاق الاسرائيلى التركى وتأثيره على الأمن القومى العربى فى إطار إلتزام السياسة الدفاعية المصرية بالدائرة العربية.

جـ- إتفاق التعاون العسكرى الأردنى الأسرائيلى فى نوفمبر ١٩٩٥:

وهو إتفاق تموله الولايات المتحدة بما قيمته مليار دولار على مدى خمسة سنوات، تقوم خلاله الصناعة الجوية الأسرائيلية بتحديث وتطوير الطائرات الأردنية من طراز فانتوم (أف-٤) وبعض طائرات النقل بالأضافة إلى قيام بعض الصناعات العسكرية الاسرائيلية بتطوير وتحديث الدبابات أم - ٦٠ الأردنية واجراء التعديلات اللازمة لها، كما يشمل الأتفاق أيضاً إجراء بعض التدريبات المشتركة للقوات الجوية وقوات المظلات لكلا البلدين.

ويعتبر هذا الأتفاق إختراق إستراتيجى للأمن القومى العربى ويتيح لإسرائيل إمكانيات ضخمة فى مواجهة القوات السورية والعراقية سواء فى الأستطلاع أو المعلومات، كما قد يدفع بالأردن - بدعم من الولايات المتحدة - لعقد تحالف دفاعى مع إسرائيل مما يترتب عليه خلل واضح بمعادلة الأمن القومى العربى تتطلب من السياسة الدفاعية المصرية وضعها فى الأعتبار عند التعامل مع الأزمات والنزاعات فى المنطقة.

د- إتفاق التعاون العسكرى الأستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل أبريل ١٩٩٦:

يشمل هذا الأتفاق عزم الجانبين على تعزيز تعاونهما الأستراتيجى فى المجالات العسكرية والأقتصادية والدبلوماسية، والأتفاق على تشكيل لجان مهمتها تحقيق ذلك الهدف بسرعة بالنظر إلى التهديدات التى يتعرض لها الأستقرار والسلام فى الشرق الأوسط، كما تم التوقيع على إتفاق تعاون لمواجهة الأرهاب بكافة صوره وأشكاله بهدف وقف نشاط أعداء السلام، وتم إنشاء مجموعة أمريكية - إسرائيلية مشتركة للإشراف على تنفيذ الأتفاق، فضلاً عن التوقيع على إتفاق للتعاون العسكرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى مجال الدفاع ضد الصواريخ بأنواعها من خلال تمويل الولايات المتحدة لعمليات تطوير أنظمة أشعة الليزر والذى يعرف بأسم (نيوتلس) والذى قامت اسرائيل بوضع التصور النظرى لأسس تطويره منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن وينتظر دخوله الخدمة عام ٢٠٠٠ ضمن المنظومة الأسرائيلية للدفاع ضد الصواريخ بمدياتها المختلفة القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى وإمكانية تدميرها فى الجو وقبل دخولها المجال الجوى الإسرائيلى، كما يقضى الأتفاق بدعم إمكانيات إسرائيل فى مجال العمل ضد الصواريخ قصيرة المدى أرض / أرض والعمل على تطوير القوات الجوية الاسرائيلية بتزويدها بصاروخ أمريكى جو / جو (AMRAAM) ذو التكنولوجيا المتقدمة مع تزويد إسرائيل بالمقاتلات أف - ١٥ أى من العام القادم ١٩٩٧ فضلاً عن تبادل المعلومات فى مجال الفضاء، مما يوفر لأسرائيل حجم هائل من المعلومات التى تحصل عليها منظومة الأقمار الصناعية الأمريكية.

وبالتالى يتطلب ذلك من السياسة الدفاعية المصرية التوسع فى مجال الحصول على المعلومات خاصة من الأقمار الصناعية العربية وزيادة مدى الكشف الرادارى لأستطلاع إطلاق إسرائيل للصواريخ أرض / أرض ودعم التعاون العسكرى العربى.

٦- أمن البحر الأحمر:

فى منتصف التسعينات فرض موضوع أمن البحر الأحمر نفسه على الساحة العربية والأقليمية والدولية خاصة عندما قامت أريتريا بأحتلال جزر حنيش فى مدخل البحر الأحمر

عند مضيق باب المندب وبدأ الصراع اليمنى الأرتيرى حول مشروعية وأحقية تبعية هذه الجزر إلى أن وافقت الدولتان على تحويل الموضوع للتحكيم الدولى فى مايو ١٩٩٦.

ولكن المعلومات الواردة عن هذا الصراع قد أكد وجود تدخلات من قوى خارجية أخرى بعيداً عن البحر الأحمر مثل الولايات المتحدة والتى أسرعت فى مارس ١٩٩٦ بإجراء تدريبات مشتركة مع القوات الأريترية على جزر حنيش وهى تنم بوضوح على نظرة أمريكية إستراتيجية لأهمية هذا الممر البحرى ومن ثم ضرورة أن يكون لها تواجد به، فضلاً عن الدور الأسرائيلى سواء فى دعم القوات الأريترية للأستيلاء على الجزر أو من خلال التواجد شبه الدائم فى القوات المسلحة لأريتريا من خلال الخبراء والمستشارين العسكريين(٢٤).

إن وضع إسرائيل فى البحر الأحمر وضع دقيق، والمشاكل الأساسية التى تواجهها تشمل افتقارها إلى الوجود العميق فيه، وكذلك هناك التغيرات الأقليمية وتغيرات البيئة الدولية، والمعارضة العربية لتواجدها. وبالمقارنة مع الأقطار العربية، فإن وجود إسرائيل فى البحر الأحمر مازال وجوداً محدوداً، فهى تطل على سبعة أميال فقط فى خليج العقبة، لكن يتمثل أملها الأساسى فى تحقيق إستراتيجيتها بخلق مشاكل أمام العرب فى البحر الأحمر ومن ثم توسيع وجودها هناك من خلال سلسلة من أعمال الاحتلال المباشر أو دعم قوات أخرى صديقة لتنفيذ هذا الأحتلال من خلالها يتم تواجد إسرائيلى غير مباشر، من ناحية أخرى، تعمل مصالح وتفاعلات الولايات المتحدة وفرنسا مع الدول المطلة على البحر الأحمر على تعضيد موقف اسرائيل، وفى أعقاب حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وحتى الآن تصاعدت أهمية البحر الأحمر على المستوى الدولى بصفة عامة وعلى المستوى الأمريكى بصفة خاصة، ولكن يظل البحر الأحمر بحيرة عربية تتطلب التنسيق والتعاون بين الدول المطلة عليه ويمكن للسياسة الدفاعية المصرية طرح مشروع إستراتيجى لأمن البحر الأحمر يمكن أن يحتوى على النقاط التالية:

أ- السعى لأنهاء أى وجود عسكرى أجنبى بما فى ذلك وجود إسرائيل ومنع إقامة قواعد عسكرية أجنبية فى البحر الأحمر.

ب- عقد أتفاقيات خاصة بين اليمن وأريتريا وجيبوتى لتنظيم مرور السفن خلال باب المندب ووضع أسلوب تأمينه.

جـ- الأهتمام بجزر البحر الأحمر وتحويلها إلى مواقع لقواعد بحرية أو نقط معاونة بحرية تخضع لقيادة عربية مشتركة وتضمن تامينها.

د- أعطاء أهمية لموانئ البحر الأحمر العربية وتحويلها إلى آلية لربط الأقطار العربية والأسهام فى تكاملها.

هـ- إجراء التنسيق العسكرى المستمر بين قيادات القوات البحرية للدول المطلة على البحر الأحمر وإيجاد وسيلة أو آلية لضمان الأتصال المستمر وتبادل المعلومات وتنسيق إجراءات التأمين.

٧- أمن البحر الأبيض:

أما موقف الأمن فى البحر الأبيض المتوسط فهو مختلف خاصة فى ظل سيطرة تركيا على مضيق الدردنيل وسيطرة بريطانيا على مضيق جبل طارق ووجود دول أعضاء فى حلف شمال الأطلنطى على أحد ضفافه، ولكن العامل الجديد هو تطور العلاقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا من ناحية وإسرائيل واليونان من ناحية أخرى وإجراء العديد من التدريبات البحرية المشتركة بينهم الأمر الذى يتطلب دراسة متأنية لطبيعة أبعاد الموقف الأمنى والعسكرى فى حوض البحر المتوسط وتأثيره على الأستراتيجية البحرية لمصر كأحد عناصر سياستها الدفاعية مع ضرورة أن يظل هذا البحر بعيداً عن الصراعات الأقليمية والدولية.

ومن ثم يلزم أن تتخذ السياسة الدفاعية المصرية مبدأ متوازن حيال النزاعات الدائرة فى حوض البحر المتوسط وفى نفس الوقت تنسيق التعاون مع القوى البحرية الأخرى لضمان حرية العمل والمناورة للقوات البحرية المصرية من خلال إما عقد إتفاقات تعاون ثنائى أو متعددة الأطراف وفى نفس الوقت الحضور المؤثر والفعال فى منتدى دول البحر المتوسط مع التحديد

الدقيق والواضح لمهام القوات البحرية المصرية لتأمين المياه الأقليمية المصرية طبقاً لأمكانياتها وقدراتها، والمطالبة بأن تقع مسئولية أمن البحر المتوسط على عاتق الدول المطلة عليه.

٨- إحتمالات التلوث الإشعاعى فى المنطقة:

من المخاطر الأساسية والتى تهدد السياسة الدفاعية المصرية مثلها مثل باقى أجهزة ومؤسسات الدولة هى مواجهة الأخطار الناجمة عن أستخدام الأسلحة النووية أو التسرب الأشعاعى لاسيما من المصادر الخارجية كما فى حالة مفاعل ديمونة الإسرائيلى[٢٥] أو حدوث حوادث نووية على غرار إنفجار مفاعل تشيرنوبل بالاتحاد السوفيتي هذا بالاضافة إلى إمكانية حدوث هذا التلوث الاشعاعى من الداخل فى المنشآت والمؤسسات داخل الدولة والمتعاملة بهذه المواد.

ولكن ما نعرض له هو الأعمال الخارجية فهى تتطلب أتخاذ إجراءات قومية عربية مشتركة لحماية السكان والبيئة من الاشعاعات، ولذلك يجب أولاً وجود شبكة رصد مستمر للمستوى الأشعاعى فى الهواء وفى التربة وذلك فى مواقع جغرافية مختلفة تحسبا لأى ظروف طارئة يترتب عنها حدوث كارثة نووية، وتتبع محطات الرصد المستمر للمستوى الأشعاعى لبعض مراكز العمليات التابعة للقوات المسلحة على أن تبلغها بتقرير يومى عن الموقف الأشعاعى فى مسارح العمليات المختلفة لجمهورية مصر العربية[٢٦]مع ضرورة توفر شبكة من الأتصالات النووية بين الأجهزة المعنية والمسئولة عن مواجهة التلوث الأشعاعى فى مصر وربما باقى الدول العربية وعلى المستوى الدولى خاصة إنه لا يمكن لأحد أن يتنبأ مسبقاً وبفترة كافية عن موعد أو مكان أو حجم وقوع حوادث التسرب الإشعاعى وبالتالى يصعب التكهن بحجم الخسائر المادية والبشرية الناجمة عن ذلك[٢٧]. ومن ثم يقع على عاتق السياسة الدفاعية المصرية التنسيق مع الأجهزة المعنية فى مصر لتنظيم حملات توعية للسكان بالمخاطر الأشعاعية وكيفية التصرف فى حالة التسرب الإشعاعى والتدريب على سرعة إخلاء مناطق التأثير لتقليل الخسائر والسعى لأقامة المنشآت المجهزة فى المناطق المعرضة لأثر التلوث الأشعاعى مع إيجاد تنظيم خاص داخل القوات المسلحة بحجم (فصيلة / سرية) متخصصة لمواجهة الحوادث

المدنية الخاصة بالتلوث الإشعاعى، مع ضرورة وجود مخزون إستراتيجى من الأقنعة الواقية من الغبار الذرى للمواطنين مع إعداد خطط طوارئ تنظم كيفية مواجهة حوادث المواد الخطرة من قبل الجهات المعنية بأتخاذ تدابير المواجهة ومن المفضل أيضاً التنسيق المبكر والمسبق مع المستشفيات المتخصصة لعلاج الأصابات الناجمة عن التلوث الأشعاعى سواء فى الداخل أو الخارج.

القسم الثانى: التحديات التى تواجه السياسة الدفاعية المصرية فى القرن القادم:

يعتبر التحدى مشكلة أو صعوبة أو عائق أو طموح معرفى أو فنى أو تقنى أو أقتصادى أو أجتماعى – أو مزيج بينهم جميعاً يعترض أو يواجه أداء أو يؤثر على تنفيذ السياسة الدفاعية ويصعب بل ويستحيل تجنبه أو تجاهله وصولا لتحقيق المصالح الحيوية والقومية ومن ثم يجب ضرورة التغلب عليه أو تجاوزه أو معالجته ووضع الحلول المناسبة له حتى تواكب متطلبات العصر أو تستطيع تحقيق المصالح القومية والحيوية بأقل قدر من التكلفة وفى أقل وقت ممكن وبأفضل أداء.

ولذلك فإن التحديات يمكن تقسيمها إلى تحديات مباشرة وأخرى غير مباشرة، أما التحديات المباشرة فتشمل إتساع نطاق عمليات المشاركة المصرية فى عمليات حفظ وفرض السلام الدولى، ومتطلبات دعم القوة المسلحة الوطنية لأى قطر عربى قد يتعرض للعدوان، ومتطلبات استمرار الحفاظ على الصناعات العسكرية الوطنية، ومدى إشتراك القوات المسلحة فى التنمية الوطنية، وضرورة إتباع نظم الإدارة الحديثة، مواجهة الأمية وإنتشارها على المستوى الوطنى، ومواجهة إحتمالات خفض أو إيقاف المعونة العسكرية الأمريكية.

أما التحديات الغير مباشرة للسياسة الدفاعية المصرية فتتمثل فى البعد الفضائى وطبيعة الحرب القادمة وثورة المعلومات والثورة التكنولوجية والثورة المعرفية.

أولاً: التحديات المباشرة:

١ - إتساع نطاق عمليات المشاركة المصرية فى عمليات حفظ أو فرض السلام الدولى:

مع إزدياد المهام ذات الطبيعة العسكرية التى أصبح مطلوباً من قوات الأمم المتحدة القيام بها فى إطار عمليات حفظ السلام، إزدادت بالتالى الحاجة إلى أعداد أكبر من القوات المسلحة للعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، والحقيقة أن الطبيعة العسكرية لعمليات حفظ السلام تتجلى فى جانبين رئيسيين(٢٨): **أولهما** يتعلق بأن الجهة أو الجهات التى يناط بها تنفيذ أعمال حفظ

السلام عادة ما تكون عسكرية فى الشق الأكبر منها، فهى قوات غير محاربة تخصصها الدول الأعضاء بناء على طلب الأمم المتحدة للعمل تحت تصرف مجلس الأمن فى مناطق الصراع لأداء مهام حفظ السلام، أما الجانب العسكرى الثانى لعمليات حفظ السلام، فهو يتمثل فى أن معظم الأهداف الموضوعة لتلك العمليات تكون ذات طبيعة عسكرية، حيث أنها تأخذ شكل الأشراف على وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة ومنع تجدد العمليات العسكرية والحيلولة دون تبدل موازين القوى العسكرية وتنفيذ أعمال الدورية والرقابة والتأمين.

وقد شاركت القوات المسلحة المصرية بجزء من القوات العاملة فى أعمال الأمم المتحدة فى الصومال وأنجولا وليبريا والبوسنة وكرواتيا وينتظر أن تستمر هذه المشاركة نتيجة للأداء المصرى المتميز فى هذا المجال مما يتطلب ضرورة وجود إدارة أو هيئة يقع على عاتقها مسئولية إعداد وتنظيم وتدريب وتجهيز هذه القوات ومتابعة شئونها فى داخل وخارج البلاد وبما يضمن الأداء العالى المستوى لها ويمكن أن تقوم القوات المسلحة إما بإختيار جزء من القوات العاملة وتنظيمها للعمل الخاص بالأمم المتحدة أو أن يتم تشكيل تنظيم جديد من القوات لصالح تنفيذ هذه المهام.

٣- دعم القوة المسلحة الوطنية لأى قطر عربى يتعرض للعدوان:

من أهم وأخطر التحديات التى تواجه السياسة الدفاعية على المدى المتوسط والبعيد هو مطالب دعم القوة المسلحة الوطنية لأى قطر عربى يتعرض لعدوان خارجى سواء من دول غير عربية أو من دول عربية، الصراعات المسلحة ترتبط بدرجات حادة من التعارض أو التناقض أو الخلاف بين دولتين (أو أكثر)، تدفعهما إلى أتباع سلوكيات اكراهية مكشوفة يتم من خلالها التهديد باستخدام القوة العسكرية أو إستخدامها فعليا على مستويات مختلفة تتصل بطبيعة القضايا أو القيم المتنازع عليها، وموازين القوة العسكرية بين الطرفين وطبيعة مسرح العمليات الذى يدور الصراع فيه، ومواقف الأطراف الأخرى تجاه الصراع، إضافة إلى أهداف كل طرف من إستخدام القوة المسلحة، وتصوراته للعائد الذى يستهدفه أو يمكنه الحصول عليه مقابل التكلفة (الخسائر) مادية ومعنوية التى سيتكبدها من جراء الصراع المسلح.

وباستثناء قيام القوات العراقية بغزو وإحتلال الكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ وتداعياتها، ظلت الصراعات العربية – العربية المسلحة واسعة النطاق أمر محدود الحدوث إلى حد كبير فى خلال ٢٣ صراعاً مسلحاً(٢٩).

ولكن فى ظل إحتمالات تكرار ظاهرة الحرب الشاملة العربية – العربية أو العربية – غير العربية (ضد دول مثل تركيا وإيران وأثيوبيا وإسرائيل) مما يفرض إحتمال طلب دعم عسكرى من مصر لدعم أى من الدول العربية لمواجهة هذه الحرب الشاملة فى ظل إستمرار ضعف آليات جامعة الدول العربية على حل النزاعات، أو عدم وجود قيادة عربية فاعلة أو أطراف عربية مختلفة أن تحاول التدخل لاحتواء النزاع قبل أن يتحول إلى صراع مسلح، أو حتى لوقف الصراع المسلح بعد تفجره أو لمحاولة الحد من تداعياته وهنا تكون الأشكالية المطروحة على السياسة الدفاعية المصرية هى **أولاً**: قدرتها على تخصيص قوات للعمل فى دعم الدول العربية (من حيث الحجم والقوة) **وثانياً**: قدرتها على النقل الأستراتيجى لهذه القوات (خاصة النقل الجوى أو البحرى) ومدته **وثالثاً**: الأعباء الإدارية المترتبة على ذلك، **ورابعاً**: طبيعة عمل هذه القوة وتبعيتها ومدة عملها ...الخ.

الأمر الذى يتطلب من السياسة الدفاعية المصرية وضع العلاج الناجح لمواجهة هذه الأشكاليات من الآن والتحضير والتنظيم والتعاون وسيناريوهات العمل المنتظرة.

٣- إستمرار الحفاظ على الصناعات العسكرية الوطنية:

فى ظل تفاقم المشكلة الأقتصادية على المستوى الدولى بشكل عام وعلى مستوى مصر بشكل أساسى وقيام العديد من الدول المتقدمة (فرنسا وروسيا الأتحادية والولايات المتحدة) بتغيير جزء كبير من صناعاتها العسكرية إلى صناعات مدنية لمواجهة تدهور المشكلة الأقتصادية وكذا إنسحاب كل الدول العربية من الهيئة العربية للتصنيع، أصبح التحدى الأساسى الذى يواجه السياسة الدفاعية المصرية هو مدى إمكانية استمرار الحفاظ على الصناعات العسكرية الوطنية.

ولذلك فإنه يلزم تطوير فكر الإدارة الحالية والمتوقع للقرن القادم إعتباراً من الآن للحفاظ والأبقاء على الصناعات العسكرية الوطنية من خلال تنفيذ عدة إستراتيجيات تشمل:

أ- تخفيض تكلفة المنتج أو الخدمة مع الأحتفاظ بمستوى الجودة الملائمة وذلك عن طريق(٣٠):

تقليل الفاقد إلى أدنى حد، ترشيد الموارد، توفير المعلومات الكافية لتقليل المخاطر والتحول إلى التأكد الكامل ما أمكن، تخفيض تكلفة المخزون إلى أدنى مستوى، وتنميط العمليات والمنتجات والمواصفات، والسعى لتخفيض دورة الأنتاج أو الخدمات، مع تعظيم جودة كل عناصر النظام سواء كان الحديث عن إنتاج أو خدمات والتى تؤدى بدورها إلى تعظيم جودة المنتج النهائى، وتحويل خطوط الأنتاج أو العمليات إلى تعددية المهام والتحول إلى النظم الكاملة الأتوماتيكية لتوفير العمالة، إستخدام الخامات البديلة الأكثر جودة وأقل تكلفة، مع حتمية تطبيق الصيانة الوقائية لتخفيض تكلفة الصيانة العلاجية بل تجنبها.

ب- ضرورة السعى لأيجار أسواق المنتجات من خلال إنفتاح التسويق خاصة على الوطن العربى والقارة الأفريقية بعد دراسة احتياجات هذه الأسواق.

جـ- تخفيض زمن العملية الأنتاجية أو الخدمية ومن ثم المنتج النهائى بكافة صوره مما سينعكس على تقليل التكلفة واستثمار الوقت وزيادة دورة رأس المال وزيادة مهارات الأفراد.

د- إقتحام سوق أنتاج قطع الغيار وتقديم الصيانة الوقائية والاصلاح الرئيسى لبعض المعدات والأسلحة المتقادمة فى بعض الدول العربية والأفريقية وهذا السوق يعتبر من مهام المستقبل.

هـ- الأدارة بأسلوب الفعل وليس بأسلوب رد الفعل، وبالتخطيط على المستوى القصير والمتوسط المدى، ومن خلال نظم المعلومات والاتصالات الفعالة القوية يحقق الاستمرارية والهدفية.

٤- إشتراك القوات المسلحة فى التنمية الوطنية (الأجتماعية والأقتصادية):

يتمتع المجتمع العسكرى بالتكامل الأجتماعى والوطنى حيث ينضم إلى صفوف القوات المسلحة أفراد من مختلف الطبقات وأصحاب المهن والحرف، وبناءاً على معايشة هؤلاء للبيئة

العسكرية المتميزة بالأنضباط الجاد والصارم والأخلاص فى العمل وإنكار الذات، نجدهم قد اكتسبوا صفات ومهارات تعود بالنفع على أوطانهم ومجتمعاتهم بعد أن يعودوا للعمل فى الحياة المدنية، ونظراً لأن القوات المسلحة تأخذ بالتحديث التقنى والفنى والتنظيمى ومن ثم يكتسب العاملون فى هذه القوات المهارات والخبرات التى تدعم التنمية الوطنية.

أ- دور القوات المسلحة فى التنمية الأجتماعية:

للقوات المسلحة دور مباشر وأخر غير مباشر فى التنمية الأجتماعية، فنجد أن الدور المباشر (الأيجابى) يتمثل فى الخدمات التعليمية والصحية والأجتماعية والرياضية بما تقوم به من إنشاء وفتح المدارس الخاصة وما تقيمه من مدن سكنية ومن مستشفيات تساهم فى التنمية الصحية للمواطنين، فضلاً عن الخدمات الأجتماعية التى تقدمها القوات المسلحة لأفرادها وأسرهم وذويهم بما توفره من نواد رياضية وإجتماعية فضلاً عن التوعية الدينية والحفاظ على قيم المجتمع وعقد الندوات، أما عن دور القوات المسلحة غير المباشر فى التنمية الأجتماعية فيشمل[٣١]:

* تنمى القوات المسلحة فى الأفراد العادات الصحية السليمة وحب النظافة والمحافظة على الصحة العامة وهى مكتسبات حضارية تزيد من المستوى الصحى مما يترتب عليه زيادة الانتاجية.

* تنمية الأحساس بالانتماء وحب الوطن وترسيخ مفاهيم الولاء والوطنية فى نفوس الأفراد.

* ترسيخ قواعد الأنضباط والنظام وإحترام القانون ومن ثم يعم الأستقرار والنظام المجتمع.

* المعاونة فى التخلص من بعض النعرات القومية أو الطائفية أو الدينية أو العرقية نظراً لأن المجتمع العسكرى هو البوتقة التى ينصهر فيها أفراد من أقاليم ومناطق مختلفة، الأمر الذى يتيح المحبة والأرتباط بين أبناء الشعب[٣٢].

* توفر القوات المسلحة الأفراد المدربين على أعمال الأمن والدفاع المدنى والخدمات الطبية.

ب- دور القوات المسلحة فى التنمية الأقتصادية(٣٢):

تستطيع القوات المسلحة إستغلال طاقاتها وإمكاناتها فى تحقيق التنمية الأقتصادية من خلال القيام بالآتى:

* تحقيق الأمن الغذائى وإستصلاح الأراضى وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة على مستوى حاجة القوات المسلحة، وما يزيد كفائض يطرح للمواطنين، مع ضرورة قيام القوات المسلحة بتحقيق الأكتفاء الذاتى فى الغذاء والأحتفاظ بمخزون إستراتيجى لمواجهة فترات الأزمات،
* تزويد أفراد القوات المسلحة بالمنتجات الغذائية مما يرفع العبء عن السوق المحلى، خوض مجالات الغذاء التى تشعر الدولة أن بها أحتكار أو عدم كفاية.
* تنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية مثل شق الطرق ورصفها وإقامة الكبارى وحفر الأنفاق ومد الشبكات التليفونية وخدمة المناطق النائية.
* المساهمة فى حل المشكلة السكانية.
* تشييد المصانع وتشغيل العمالة العاطلة.

مما سبق يتضح مدى أهمية اشتراك القوات المسلحة فى التنمية الوطنية، ولكن من المنتظر أزدياد أهمية هذا الدور فى المستقبل مما يزيد من الأعباء الملقاه على عاتق القوات المسلحة خاصة وأننا نتجه نحو الأقتصاد والتكتلات الأقتصادية والعمل على منع الحروب وتحقيق السلام الشامل والعادل فتصبح القوات المسلحة أداة لحفظ السلم والحفاظ عليه وأيضاً الأستفادة من طاقاتها فى التنمية الشاملة، وهذا يتطلب من السياسة الدفاعية المصرية أن تستعد من الآن لهذا الأمر من خلال وضع تصور لحجم وطبيعة عمل جهاز الخدمة الوطنية فى المستقبل ومدى كفايته لتحقيق المهام المطلوبة، وهل يتطلب ذلك زيادة حجم وعدد الوحدات العسكرية المشاركة فى هذا النشاط، أم يتطلب تنظيمات جديدة خاصة بعيداً عن الوحدات والتشكيلات المقاتلة، ثم يلزم تحديد الأنشطة الحالية والمنتظرة والجديدة التى قد تساهم فيها القوات المسلحة فى ظل الخصخصة والتوسع الرأسى والأفقى فى الصناعة ولكن مع الأخذ فى

الأعتبار أن يكون ذلك أيضاً لصالح أعداد الدولة للدفاع وتحقيق قدر مناسب من الأعتماد على الذات فى القوات المسلحة.

٥- إتباع نظم الإدارة الحديثة:

لقد ظهرت مفاهيم جديدة وأساليب مبتكرة فى نظم الإدارة الحديثة، وسوف تحمل نهاية التسعينات تغيرات بعيدة الأثر تشمل مفاهيم وأبعاد وجوهر بعض النظريات والأطر الخاصة بالأستراتيجية على مستوى الأدارة العليا وثقافة تنظيم العمل ونظرية القرار والعلاقة بين الموهبة والقيادة وإدارة التغيير وإدارة الوقت وإدارة الأزمات والمحاكاة وعلم إدراك المستقبل مما ينعكس بالضرورة على السياسة الدفاعية المصرية فى شكل تحديات تواجه المفاهيم أو أسلوب التخطيط أو جوهر التنفيذ والأداء.

حيث نجد أن إستراتيجية الأدارة العليا قد بدأت تطالب المرؤوسين أن يدركوا مدى أهمية جعل الرئيس أو القائد فعالا ومنجزا بقدر الأمكان وفى نفس الوقت يجب أن يعمل المرؤوسين على تقليل عنصر المفاجأة عن القيادة الأعلى، وسوف يمتد نطاق الأدارة العليا لثلاث مستويات أقل بدلا من مستويين فى ظل أهمية الأشراف وأزدياد فعالية دور الأدارة العليا فى تنفيذ المهام الأستراتيجية وهذا يتطلب من السياسة الدفاعية وضع الأهداف المرحلية للأستراتيجية بصورة تفصيلية ولمدى محدد مع ضرورة تحديد القدرات والامكانيات اللازمة للتنفيذ وهنا يبرز دور الوحدات والتشكيلات فى تنفيذ هذه الأستراتيجية بخلاف ما هو متفق أو متعارف عليه الآن.

أما ثقافة تنظيم العمل فإنها تركز أساساً على أهمية توصيف الوظائف وميكنة العمل (البريد الألكترونى/ نقل الصورة / التليفون / الحاسب الآلى ...الخ) مع مراعاة أن تتناسب الميكنة مع متطلبات العمل وسمات القائمين عليه فضلاً عن الأهتمام بخرائط تنظيم العمل وجداول متابعة الأداء وتطوير العمل مع جعل التعليم جزءاً من بنية النظام.

وهنا نجد أن السياسة الدفاعية المصرية ستواجه ضرورة تنظيم الوظائف على مختلف المستويات طبقاً للتوصيف الدقيق للوظائف وبما يقلل الأعتمادية أو التواكل وكذا تقليل نطاق

متطلبات الأشراف والرقابة والمتابعة. أما عن تأثير نظرية القرار فإن الجديد فيها هو الدور المؤثر للقرارات الفرعية بحيث يصبح على صانع القرار الفرعى أن يجيب على تساؤل ماذا أقرر لأفعله لمساعدة القرار الأصلى؟ أو ماذا أقرر لأزيل معوقات تنفيذ القرار الأصلى؟ فضلاً عن زيادة اعتماد صنع القرار على برامج للحواسب الآلية مما يساعد القائد على المفاضلة بين عدة بدائل فعالة ومؤثرة وأيضاً يساعده على تقييم القرار المتخذ، ولذلك سيكون على السياسة الدفاعية المصرية الأعتماد على كل مستويات الأدارة فى تنفيذ الأهداف المرجوة لصعوبة الفصل بين هذه المستويات من خلال تكامل نظرية القرار.

أما عن العلاقة بين الموهبة والقيادة، فلقد أصبحت القيادة عمل أكثر وإندفاع أقل وأيضاً وسيلة للتفكير الخلاق لتأدية المهام بأقل تكلفة ممكنة، وتتضمن موهبة القيادة القدرة على صياغة الأهداف وتحديد الأولويات ومعايير التنفيذ، وسوف يسعى القائد للبحث عن التمييز وليس أدراك المهام فقط. ونظراً لأتساع مفهوم القيادة أصبحت هناك ضرورة ملحة لأن تقوم السياسة الدفاعية بالتحديد الدقيق والواضح للمهام الأستراتيجية المراد تنفيذها وأيضاً وضع المحددات والقيود وحرية الحركة المتاحة لصانع ولمتخذ القرار.

إما إدارة التغيير فنجد إنها تسعى للتجديد ولكن فى ظل إعداد خطط سنوية وخطط لمدد قصيرة المدى (خمس سنوات) ونظراً لأن القوات المسلحة من الهيئات التى لا تبغى الربح أو بمعنى آخر ليس لها عائد من مردود إنتاجى أو سلعى، لذلك فأنها فى حاجة إلى أستراتيجية أكثر فاعلية، ومن ثم وضع أهداف إجرائية واضحة وتقدم إرشادات لنشاط العمل اليومى مع ضرورة وضع تعريف واضح للنتائج المطلوب تحقيقها ولذلك توضع إستراتيجية خاصة لتحويل الأهداف إلى أداء.

والمنطق الأساسى فى إدارة التغيير هو أن تستعيد القوات المسلحة التوازن النسبى فى الموقف الذى توجد فيه، وتختلف إستراتيجيات إستعادة التوازن فى فعاليتها وقدرتها على تحقيق أهداف السياسة الدفاعية وهى تتراوح ما بين إستراتيجية إيجابية لأقتناص الفرص واستثمارها بالتركيز على نقاط القوة التى تمتلكها القوات المسلحة وأيضاً لمواجهة المعوقات أو القيود والتخلص منها، وأستراتيجية سلبية تحافظ على مكاسب القوات المسلحة أى الفرص

التى تستثمرها فعلا وأيضاً لحماية السياسة الدفاعية من مزيد من الضغوط والقيود، أن إدارة التغيير مطالبة بأداء عدد من المهام طبقاً لطبيعة القوى المعارضة والمطالب التى تحتم التغيير والبيئة الذى ينفذ فيها وأهمها(٣٤):

أ- أن تسعى القيادة العامة لتوفير قوة دفع مناسبة لهذا التغيير والمحافظة على إستمراره والحفاظ أيضاً على إمتلاك المبادئة والحسم دائماً فى فرض هذا التغيير.

ب- ضرورة توفير مرحلة للتهيئة ومرحلة للحركة أو التغيير ثم مرحلة التثبيت.

جـ- مواجهة القوى المناوئة للتغيير (قوى مباشرة أو غير مباشرة وسواء كانت معنوية أو مادية).

إن العالم يشهد الآن ثورة حقيقية فى الأدارة وتنظيم العمل من حيث أنها عملية فكرية وتنظيمية متكاملة يتم خلالها الأستفادة من معارف البشر وخبراتهم وإمكاناتهم وطاقاتهم وتوجيه الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة وتشمل الوظائف الرئيسية من التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، لذا فإنه من الأحرى للسياسة الدفاعية المصرية أن تسعى للأستفادة من علوم الأدارة الحديثة فى تطوير عملية أتخاذ القرار وبناء الخطط المختلفة وأعمال المتابعة والتفتيش والرقابة لتواجه القرن الواحد والعشرون بآلياته وأدواته الفاعلة.

٦- محو الأمية ومواجهة إنتشارها على المستوى الوطنى:

تعتبر الأمية أحد العوامل التى تؤدى إلى تدهور مستوى الأداء وتدنى مستوى الفهم للأسلحة الحديثة ومتطلبات استخدام المعدات المتطورة وما يعكسه ذلك على كفاءة وقدرة تنفيذ السياسة الدفاعية للدولة ولذلك ومن منطلق الأعداد لمواجهة القرن الواحد والعشرين يلزم أن تخطط القوات المسلحة من خلال الأجهزة المعنية بها على المساهمة فى محو الأمية ليس فى داخل القوات المسلحة فقط بل وعلى المستوى الوطنى من خلال تنظيم وتخطيط مشروع قومى لمحو الأمية يشارك فيه المجندون مع إعطاء حوافز مجزية للتنفيذ خلال وقت محدد.

٧- خفض المعونة العسكرية الأمريكية:

من أهم أحد أخطر التحديات التى تواجه السياسة الدفاعية المصرية إحتمالات خفض أو إيقاف المعونة العسكرية الأمريكية مع بداية القرن الواحد والعشرون نتيجة لظهور منافذ جديدة لتلك المعونات فى مناطق أخرى ذات أولوية للولايات المتحدة مما سيؤدى إلى الأعتماد على الدخل القومى فى توفير كل متطلبات التسليح فى ظل زيادة عالية متوقعة فى ثمن نظم الأسلحة فضلاً عن توفير ميزانية للتأمين الفنى لشراء قطع الغيار للمحافظة على الأسلحة والمعدات بكفاءتها الفنية وفى نفس الوقت توفير ميزانية أيضاً لأغراض التدريب والتأهيل للأفراد بمختلف تخصصاتهم على الأسلحة والمعدات الحديثة.

وكل هذا يتطلب من السياسة الدفاعية المصرية التخطيط من الآن لتحقيق أقصى أستفادة من المعونة العسكرية الأمريكية من خلال نظرة بعيدة المدى تأخذ فى إعتبارها كل المخاطر والتهديدات المنتظرة وتضع فى حساباتها مطالب قطع الغيار وأعمال الأصلاح والصيانة لمنظومات الأسلحة الحالية المتوفرة بالقوات المسلحة وفى نفس الوقت يجب على السياسة الدفاعية المصرية أن تخطط لمواجهة إحتمالات خفض أو إيقاف المعونة العسكرية على مدى الخمس سنوات القادمة وبما يتلائم مع الحفاظ على الكفاءة الفنية والقتالية للقوات المسلحة وأيضاً يضمن تحديثها المستمر وتطويرها الهادف لمقابلة التهديدات والعدائيات المختلفة الحالية والكامنة والمتصورة والمنتظرة مع زيادة الأستثمار فى مجال البحوث التكنولوجية العلمية والأهتمام بنظم المحاكاة والتوسع فى أستخدامها لتقليل تكلفة التدريب القتالى ومدة تنفيذه وزيادة فعاليته.

ثانياً: التحديات الغير مباشرة:

١- البعد الفضائى فى حروب المستقبل:

خلال السنوات القليلة الماضية يمكن ملاحظة تطور إمكانيات ومهام ودور الأقمار الصناعية خاصة التى تستخدم معدات الأستشعار عن بعد وأجهزة بث المعلومات فضلاً عن إمكانية معالجة المعلومات وتحليلها ومسح الأراضى ووضع صور وخرائط مفصلة لها، وفى نفس الوقت

نجد التطور الهائل فى المحطات الطرفية للأتصالات بهذه الأقمار المتنقلة ومدى صغر حجمها ووزنها وزيادة إمكانياتها.

ويعمل النظام بالكامل حالياً بالأسلوب الرقمى، وتشكل الأقمار الصناعية التى تبنيها شركات مثل مانزاماركونى فى أوروبا وهيوز فى الولايات المتحدة وتلك التى تنتجها الصناعات الروسية العسكرية، عصب الأتصالات العسكرية فى الجيوش الحديثة سواء على المستوى الأستراتيجى أو التعبوى، كما تملك القوات المسلحة الفرنسية سلسلة من أقمار تيليكوم لهذا الغرض أيضاً، تقابلها ثلاثة أقمار بريطانية من طراز سكاى نيت-٤، وتعتزم وزارة الدفاع البريطانية إطلاق قمرين آخرين من هذا النوع خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ لتحقيق مرونة أكبر فى إمكانيات الأتصال. وكافة هذه الأقمار التى يستخدمها حلف شمال الأطلنطى تقوم بتوفير الأتصالات وأعمال الأستطلاع الجو فضائى والتصدير وتوجيه ومراقبة إطلاق الصواريخ البالستية أرض / أرض وتنتجها شركة ماتراماركونى والتى تعتزم إطلاق الجيل الجديد قريبا من الأقمار الصناعية سكاى نيت-٥ العسكرية والتى ستوضع فى خدمة القوات المسلحة الفرنسية والبريطانية للأتصالات والمعلومات والأستخبارات.

وفى الواقع يجرى حالياً تنفيذ مشروع فضائى للمستقبل يطلق عليه (إنمارسات بى ٢١) المستقبل والذى سيؤمن الأتصالات الفردية المؤمنة الخاصة على نطاق العالم كله بواسطة أجهزة هاتفية نقالة صغيرة الحجم للغاية فضلاً عن إمكانية النقل الفورى والمباشر للصور وأعمال مراقبة الأرض ورسم الخرائط الدقيقة وتداول المعلومات، كما توجد حالياً أقمار صناعية للتجسس والتصنت والمراقبة لكافة الأتصالات اللاسلكية والسلكية وأخرى للأعاقة عليها وقطعها عند الضرورة، وتحاول الولايات المتحدة إنتاج أنواع مقاتلة من الأقمار الصناعية المسلحة بمدافع الليزر أو ما شابهها من الأشعاعات المدمرة ذات الكثافة العالية لمواجهة الصواريخ العابرة للقارات قبل دخولها المجال الجوى الأمريكى وأيضاً محاولة إنتاج أقمار صناعية تكتيكية تستطيع تعقب وتدمير الصواريخ أرض / أرض المتوسطة والبعيدة المدى.

وفى منطقة الشرق الأوسط نجد إسرائيل قد أطلقت قمرين صناعين (أوفيك -١، أوفيك-٢) وجارى أطلاق القمر الثالث (أوفيك-٣) الأمر الذى يتيح للقوات الأسرائيلية إمكانيات مراقبة

وتجسس وكشف وإستطلاع هائلة فضلاً عن إمكانيات الحرب الألكترونية والأتصالات التى توفرها هذه الأقمار.

ومن ثم يلزم أن تخطط السياسة الدفاعية المصرية لمواجهة هذه الأمكانيات الفضائية باتخاذ كافة الإجراءات الإيجابية والسلبية فضلاً عن ضرورة السعى من الآن للأستفادة من الامكانيات والقدرات التى تتيحها هذه الأقمار، ونظراً لأنها تتطلب تقنية عالية وتكلفة غالية فانه يمكن التنسيق مع الدول الحليفة والصديقة والشقيقة لتوفير مثل هذه الامكانيات إما بطريقة مباشرة عن طريق توفير قمر صناعى عربى عسكرى أو بطريق غير مباشر عن طريق الحصول على نتائج وامكانيات أى قمر صناعى عسكرى فى المنطقة لهذه الاول.

٢- طبيعة الحرب القادمة:

لقد أثبتت حرب الخليج الثانية فى فبراير ١٩٩١ أن معظم الجيوش المتقدمة تبحث عن طبيعة جديدة لحروب المستقبل تحقق الأهداف والمصالح الحيوية بأقل خسائر ممكنة، ولكن من المؤكد أن العلاقات المدنية العسكرية ستزداد ترابطا لأدارة الحرب[٣٥]، وسيكون هدف الجيوش فى المستقبل هو منع الحرب أو غزو الدول الأخرى وستكون هناك أيضاً مراحل قبل الدخول فى الحرب مثل الجهود الدبلوماسية لتحقيق التوصل لحل سلمى ثم فرض العقوبات ثم محاولات التوفيق ثم السعى لبناء أو فرض السلم[٣٦]، وإذا قامت الحرب فى المستقبل سيكون تحقيق النصر العسكرى هدف تكتيكى بينما سيكون تحطيم إرادة الخصم وسحق قدراته القتالية على المقاومة والدفاع وربما دفعه للأستسلام هو الهدف الاستراتيجى من الحرب.

ولعل أهم التطورات التى طرأت على طبيعة الحرب وستؤثر عليها فى المستقبل من ثورة فى طرق وأساليب وأبعاد خوض الحرب، هى طبيعة أعمال المخابرات بحيث سيستطيع قادة المستقبل تحديد الموقع الدقيق لكل هدف حيوى ومنشأة للعدو وربما يتم تشكيل قوات متكاملة للمعلومات (Information Corps) ومن خلال تغذية الحاسب الآلى للطائرة أو الصاروخ أو قذيفة المدفعية ببيانات الموقع الذى سيتم تدميره بدقة متناهية، كما ستزداد أهمية قتال عمليات الأسلحة المشتركة الحديثة فلن يتحقق النصر فى العمليات الحربية بدون التنسيق الدقيق

والمستمر والوثيق بين مختلف أنواع القوات ولذلك ينتظر أن يتم تشكيل الجيوش فى تنظيمات مشتركة ومتكاملة وستكون الأسلحة قادرة على التكامل العمودى مع أعمال المخابرات بحيث تشتبك مع العدو بمدى أكبر ودقة أكثر وفى الوقت المناسب، وسيتسع نطاق عمل القوات الجوية قبل بدء العمليات البرية مع إمكانية تحقيق أعمال الأخفاء والخداع الألكترونى لقوات ذات حجم كبير عن العدو وإمكانياته فى الأستطلاع والكشف، وفى المعارك المتوسطة والعالية الشدة فلن يكون دائماً من المهم إحتلال الأرض المفتاح بالقوات أو السيطرة على المجال الجوى الحيوى (السيطرة / السيادة الجوية) أو السيطرة على النقط الحاكمة والحرجة فى البحر، على الرغم من أن الحروب سيظل النصر فيها للجنود الذين يحتلوا أرض العدو ولكن هذا لن يصبح القاعدة فى كل الحالات بالأقتراب من العدو من أجل تدميره أو فرض الأرادة عليه، فربما تصبح الضربات الصاروخية المتوسطة والبعيدة المدى العالية الدقة البديل لأعمال الحشد وبناء التجميعات القتالية ربما تصبح الطائرات التى يمكن التحكم بها عن بعد والصغيرة الحجم والعالية السريعة البديل للمقاتلات القاذفة كما ينتظر أن يتم التوسع فى أستخدام النظام المتكامل للقيادة والسيطرة والأتصالات والكمبيوتر والمخابرات (C_4I) وسيصبح الجيش الصغير الحجم والأكثر فعالية هو الأساس فى تنظيم القوات المسلحة، وخلال القتال فى المدن والمناطق ذات الكثافة السكانية يجرى إنتاج أسلحة غير مميتة والتى لا ينتج عنها قتلى أو أشلاء أو مصابين أو تدمير أو تلوث للبيئة الذى كان أول أختبار لها قامت به القوات الأمريكية فى الصومال عندما تم إرسال سرية مشاة أسطول لتأمين عمليات الأنسحاب من الصومال فى فبراير ١٩٩٥[٣٧]، وقد تم تدريبها واستخدامها لهذه الأسلحة الحديثة الغير قاتلة (Nonlethal Weapons) وإن كان حتى الآن لم يتم الأستغناء نهائياً عن الأسلحة العادية، والأسلحة الحديثة الغير قاتلة والتى تم إنتاجها حتى الآن أو التى يجرى تصنيعها تشمل أشعة الليزر الموجهة، والطلقات المطاطية، والحواجز أو السدود الأشعاعية التى تمنع إستخدام الطرق والكبارى لفترة والموجات الكهرومغناطيسية، ومدافع البلازما ...الخ مما سيجعل من ميدان العمليات مشهدا خاطفاً فضلاً عن أن أستخدام القاتلة الحديثة سيؤدى إلى خسائر بشرية رهيبة بينما عند استخدام الأسلحة الغير قاتلة سيؤدى إلى سرعة فى تنفيذ المهام دون قتال يذكر، وبالطبع كل هذه تحديات تواجه أسس السياسة الدفاعية فى وضع أهداف ومبادئ ومهام الأستراتيجية العسكرية ومبادئ الحرب.

٣- ثورة المعلومات:

لقد أصبح العلم فى وقتنا الحاضر يمثل القوة والمتعة، والدولة القادرة على التحكم فى تكنولوجيا المعلومات ستغدو أكثر قوة من مثيلاتها، وفى المرحلة الحالية ولربما على المدى المستقبلى المنظور أيضاً فإن الولايات المتحدة وإسرائيل أخذا يحتلان هذه المكانة المتميزة بعد أن تجلت قواتهما العسكرية والأقتصادية وإمكاناتهما فى هذين المجالين للجميع أما قدراتهم الأخرى فى مجالات جمع المعلومات وتحليلها وموقوتيتها فهى تحمل نفس الأهتمام فى القوات المسلحة لكلا البلدين.

ورغم هذا فإن القوات المسلحة الأمريكية على وجه الخصوص تواجه عدة مشاكل حالياً فى المعلومات تشمل:

أ- يوجد بعض أصحاب الفكر التقليدى فى القوات المسلحة مازالوا غير مؤمنين بأن المعلومات تمثل القوة، لأن معايير القوة لديهم تتمثل فى حجم القوات المسلحة ومعدل الناتج الأجمالى للدخل القومى وعدد السكان...الخ ولا يخفى على أحد أن مصادر القوة هذه مازالت على جانب كبير من الأهمية وأن مصر مازالت تواصل الأعتماد عليها أيضاً، ولكن من الملاحظ أيضاً على المستوى الدولى أن أهمية التكنولوجيا والتعليم وطبيعة الأنظمة التى تسود المجتمع باتت تحتل أهمية تفوق تلك التى تحظى بها الأعتبارات الجغرافية أو الكثافة السكانية أو وفرة المواد الخام.

ب- وهنا سنجد أن القوات المسلحة الأمريكية تتغير بصورة سريعة وبمعدل أكثر مما ندرك فى هذا المجال بسبب التطور الهائل فى أساليب جمع المعلومات ومعالجتها بحيث أصبح بالأمكان إستخدام تكنولوجيا المعلومات لبناء الأستراتيجيات وإعداد الخطط الحالية والمستقبلية فى ضوئها خاصة من خلال المنظومة المتكاملة للمخابرات والاستطلاع والرصد والتى يطلق عليها Intelligence Collection, Surveillance and Reconanaissance (ICSR) والتى تضمن توفير المعرفة المرئية والمطبوعة على خرائط لكافة تفاصيل مسارح العمليات الحديثة ونشاط الجيوش وتنظيمها وقدراتها.

ولكن المشكلة التى تواجه القوات المسلحة الأمريكية حالياً وعلى المدى المنظور تكمن فى مدى القدرة على تأهيل وتدريب وأعداد القادة والضباط على مختلف المستويات للتعامل مع هذه الثورة المعلوماتية بامكانياتها الضخمة والتوسع فى الأعتماد على الحواسب الآلية فى مجال المعلومات.

ولذلك فقد شاع أخيراً مفهوم حرب المعلومات والذى يتضمن فى داخله أمرين متلازمين أولهما القدرة على الحصول على المعلومات الدقيقة والموقوتة عند الطرف الآخر فى مختلف مراحل العمليات من إعداد وتحضير وتخطيط وإدارة وتحقيق المصداقية فى دورة إنتاج المعلومات، والثانى هو منع الخصم من الحصول على معلومات عن القوات الصديقة أو توظيفها وربما يدخل فى إطار ذلك أعمال التضليل والخداع.

ونتيجة لإدخال عنصر الحاسب الآلى وهو إعتراف ضمنى بتقنيات المعلومات بثوبها الحديث والتى تتطلب بدورها تنظيماً شبكياً وليس هرمياً تقليدياً ثم التفكير بنظرية استراتيجية جديدة وصفت بأنها نظرية الردع بالمعلومات أو الردع المعلوماتى[٣٨]، وأصبح أيضاً هناك مفهوماً جديداً يطلق عليه «الفضاء الأليكترونى» الذى يعبر عن الحرية المطلقة لحركة المعلومات وأفتقاد الحواجز والتقنيات الفائقة التعقيد والتداخل ومركبة ومتكاملة، ومن ثم تكون «السيادة المعرفية لمسرح العمليات» بما يحتويه هو البديل العلمى المناسب للسيادة العسكرية بمفهومها الشامل ويصبح أيضاً البعد المعلوماتى بشقيه الجمع والمنع هو بعد رئيسى سيلعب دورا فعالاً فى الحرب يصعب تجاهله.

ومن هنا تجد السياسة الدفاعية المصرية نفسها فى حاجة ماسة لتطوير نظم الاستخبارات والاستطلاع والرقابة والكشف وتبادل المعلومات وتنسيقها بالأعتماد على منظومة شاملة من التقنية العالية لأنتاج المعلومات أو ضمان عدم حصول العدائيات المختلفة على معلومات لمنع تسربها وهنا تشير إلى أن جيش الولايات المتحدة قد أصبح يدرب وحداته فى قاعدتى فورت أروين وفورت فوكس فى ولاية كنتاكى على أستخدام معدات خاصة لخوض نوع من المعارك المتوقعة من الحرب المعلوماتية[٣٩] خاصة وأن هناك ما يطلق عليه القنابل المعلوماتية وهى عبارة عن فيروسات معلوماتية خامدة (ساكنة) ومغروسة فى أنظمة وشبكات المعلومات المتبادلة أو فى

أنظمة الحاسبات الآلية ولا تستخدم - بمعنى يتم إثارتها - عبر أوامر للحواسب الآلية عن بعد وتصبح فاعلة فى تعطيل أو تدمير أو تخريب شبكه المعلومات للدولة المستخدمة لها وذلك عن حدوث أى اختلال فى العلاقات بين الدول، كل هذا بالإضافة إلى فيروس أو جرثومة الكومبيوتر والتى قد تصيب البرامج أو الحاسب بأتلاف poot فى الأسطوانات الصلبة وأخرى تقوم بحرق الشاشة أو وحدة التشغيل المركزية، وكل هذه العدائيات يلزم إتخاذ اجراءات مواجهتها سواء الوقائية أو التأمين أو الحماية.

٤- الثورة التكنولوجية

يجرى حالياً تغير فورى مستمر فى تكنولوجيا تصنيع وإنتاج الأسلحة والمعدات بأنواعها بما سيفرض مواصفات جديدة وسمات خاصة فى الكوادر العسكرية المنوط بها البحث أو الأستخدام وربما تبرز الحاجة إلى تخصصات مبتكره وجديدة وخاصة فى مجال الحواسب الآلية وتكنولوجيا المعلومات والذخائر الذكيه والتأمين الفنى. النظرة الروسية لهذه الثورة يقول عن المارشال نيكولاى أوجاركوف: «أن العالم سيشهد تطوراً كبيراً فى إنتاج الأسلحة التقليدية التى ستصبح فعاله جداً ومؤثره للغاية، بحيث لن تقل أهميتها فى ساحة القتال بل وتأثيرها عن الأسلحة النووية التكتيكية الصغيرة، فهى ثورة علمية لتدمير البشرية..».

أما النظرة الأمريكية لهذه الثورة التكنولوجية فيقول عنها الأدميرال وليم أوينز نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية: «أن الثورة التكنولوجية العسكرية ستكمن في (منظومة النظم) التى تستند إلى مجموعة معقده من أجهزة التجسس والرصد من الأقمار الصناعية وأجهزة الرادار والطائرات بدون طيار إلى أجهزة التصنت المتطورة والتى ستمكن العسكريين من الحصول على المعلومات التى يحتاجون إليها بدقة عالية وموقوتيه خاصة..».

وإن كان هذا مردود عليه بقول كلاوزفيتز فى كتابة (فى الحرب) حول أهمية ضباب الحرب أو التمويه، بمعنى ماذا سيحدث لو قام الخصم باخفاء قواته أو قام بشن هجوم إحباطى ضد أنظمة الرصد التى تراقبه أو أنه إستطاع إستخدام نفس التقنية التكنولوجية فى أعمال الخداع والأخفاء لقواته.

ورغم كل ما سبق فإن هناك عدة تحولات رئيسية كبرى قد أفصحت عنها الثورة التكنولوجية فى المجال العسكرى والتى يلزم للسياسة الدفاعية المصرية أن تأخذها بعين الأعتبار:

أ- أمكن إنتاج أسلحة تدمير أو إصابة لكل هدف يمكن إكتشافه فى مسرح العمليات في بعده الثلاثى الأفقى والرأسى التكتيكى والتعبوى والأستراتيجى بدقة عالية وتأثير فعال.

ب- أخذت القوات المسلحة فى الدول المتقدمة بالأعتماد وبصورة متزايدة على الأقمار الصناعية المملوكة للقطاع الخاص للتزود ببعض الصور والبيانات بل أمكن توفير تكنولوجيا خاصة مؤمنه تحقق الحصول على بعض المعلومات المخابراتيه الهامة من هذه الأقمار مما أدي إلى توفير الجهد والتكلفة على المؤسسات العسكرية ويشير إلى إمكانية التوسع فى هذا المجال مستقبلا.

ج- إزدادت أهمية تأثير الضربه الأولى والتى ربما تكون الحاسمه فى حرب المستقبل.

د- سوف تكون الضربه الأجهاضيه أو الوقائية تلك التي توجه أساسا لتعطيل أجهزة الحواسب الآلية للأنظمة المختلفة ومنظومات السلاح الجديدة وتنفذ ربما قبل بدء أو حتى الأعلان عن شن العمليات الحربية أو اللجوء للصراع المسلح، وهذا بالطبع سيؤدى إلى سهولة نقل الحرب إلى داخل أراضى الخصم كما تحول دون قيامه بشن الهجوم سواء باستخدام الجيوش أو بالقذائف الموجهه.

هـ- أنتهى عصر الجيوش الكبيرة الحجم بل سيتم الأعتماد على الجيوش الصغيرة والعالية الأداء والفعالة والتوسع فى إستخدام القوات الخاصة ذات التسليح التدميرى الهائل والدقة العالية ولها القدرة على البقاء، كما برزت تشكيلات عسكرية متخصصة بشئون الفضاء وحرب المعلومات والعلاج من الليزر والخسائر النفسية، وتقصلت الارادة الوسطى فى الجيوش وبرزت أهمية وجود قوات لتأمين المناطق الخلفية وفى العمق مثل نفس الأهمية للأهداف الأمامية، كما ستمكن تكنولوجيا المستقبل بعض الجيوش الصغيرة من الصمود بل وهزيمة الجيوش الضخمة جدا. ولكن يلزم أن نأخذ بعين الاعتبار أنه كما أن الأسلحة

النووية لم تلغ دور الأسلحة التقليدية أو تنفى الحاجة إلى إستخدامها، فإن الثورة التكنولوجية الحالية لن تقلل من خطورة حرب المدن أو الأرهاب أو أسلحة الدمار الشامل أو حرب العصابات، فالأعتماد على النظم والأساليب القديمة يظل قائماً فى فترة التحولات الكبيرة حتى على المستوى التكتيكى وإدارة المعارك.

٥- الثورة المعرفية:

لقد أتاح تطور الحاسبات الشخصية المحلية المجال لاستخدامات تقنيه جديدة تختلف تماما عن إستخدامات فترة الثمانينات وبداية التسعينات، وعندما ننظر إلى إتجاهات التقنيه خلال التسعينات وما أتاحته من ثورة معرفية، فإننا نلاحظ أن هناك انتقالا من نظم التعامل العام إلى نظم خدمة المستفيد ومن ملفات قواعد المعلومات العارية إلى قواعد المعلومات الشاملة والمتشابكة ومن النظم الرئيسية الكبيرة إلى نظم خدمة يونكس (Unix) للحاسب الشخصى المصغر، كما أن هناك ثورة فى محطات العمل (Work Stations) وتطورات رئيسية وجديدة فى هندسة النظم المفتوحة وفى مناهج الميكنه كأدوات التنمية وفى نظم الذكاء الصناعى.

وقد أضفت الثورة المعرفية عدة مشاكل تتعلق بأستفادة الدول النامية بالثورة المعرفية، تكمن فى عدم وجود الكوادر الفنية المؤهله للتعامل مع ما توفره هذه التقنيه المعرفيه بشكل كاف، كما أن القائمين على صنع القرارات ليس لديهم الخبرة أو التدريب أو التأهيل الكافى للأستخدام الفعال لهذه التقنيه أو الأستغلال الأمثل لها، ثم أن الواضح حاليا أن الجيوش فى معظم الدول النامية تسعى للحصول على المعدات الحديثة بدون دراسة كافية وتأكُد من التطبيقات التى سوف تستخدم فيها.

لقد ذكر توفلر (Alvin Toffler) فى كتابة (تحول القوة - Power Shift) أن العنف والثروة والمعرفة هى المصادر الرئيسية للقوة بمفهومها الشامل، والعلاقة المتبادلة بين هذه المصادر تحدد مواطن القوة فى المجتمع، وإذا استطعنا تحقيق ذلك فإننا سنحصل على أقصى حدود القوه مما يتيح إستخدامها بفعالية لتحقيق الأستراتيجيات المرجوه.

وهنا نجد أنه بسبب التغيرات السريعة فى وسائل الأتصال والأعلام والمواصلات فإن الصراع على القوة فى المستقبل سوف يتحول بشكل متزايد نحو صراع من أجل توزيع المعرفة أو بالأحرى الزيادة المعرفية ومن هنا نجد أن الثورة المعرفية ربما قد أصبحت - أو فى القريب جدا - أحد عناصر القوه ومن ثم يلزم توفيرها بالقدر الذى يتوافق مع إحتياجات الدولة.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو: ماذا أعدت القوات المسلحة المصرية خاصة وجيوش الدول العربية عامة للتعامل مع المستقبل الغامض بعقل الأستراتيجى النير؟ والأستفادة بهذه الثورة المعرفية والتى ستوفر للسياسة الدفاعية القدرة على رؤية التهديدات والعدائيات بوضوح ودقة وشمول وتتيح للأستراتيجية العسكرية قدرات على التخطيط المستقبلى لاحدود لها.

٦- الدراسات المستقبلية (علم إستقراء المستقبل):

لقد أصبح علم استقراء المستقبل من العلوم الهامة حتى على المستوى العالمى[٤٠]، وأصبح لهذا العالم قواعد منهجية ثابتة وواضحة، وأصبح مسألة حيوية وملحة فى مصر عامة وللقوات المسلحة بصفة الخصوص، لا لمجرد أننا نواجه تهديدات مسلحة بأحدث أدوات التكنولوجيا المتقدمة[٤١]، ولكن أيضا لأن البنيه الأقليمية والعالمية يعتريها الآن تحولات بالغة الخطورة والتعقيد وسوف تكون لها آثاراً متعددة وممتدة، وما لم يجر تقييم ودراسة وتحليل لهذه التحولات والوقوف على آثارها فى الحاضر والمستقبل فسوف يتعذر على السياسة الدفاعية المصرية مواكبة عملية التغيير وتطويعه وتوجيهه فى الأتجاه الذي يجعلها قادرة على مواجهة المستقبل بأدواته وأساليبه.

ولقد أصبح علم إستقراء المستقبل (Futurology) مادة تدرس حاليا فى خمسمائة كلية وجامعة أمريكية[٤٢]، ويهدف هذا العلم إلى تأسيس آليات وأدوات وأساليب علمية تكون قادرة على استقراء إحتمالات المستقبل والتنبؤ بأحداثه وبمواعيد حلولها المتوقعة، بقدر معين من الدقة لتحاشى القرارات الأستراتيجية الخاطئة أو العشوائية ولجعل التفكير الأستراتيجى ذو محددات واقعية إنطلاقا من معطيات سنستمدها من الحاضر والماضى.

ويشير الجنرال أندريه بوفر فى كتابه «بناء المستقبل»[٤٣]، أنه من وجهة النظر الأستراتيجية يمكننا إستقراء المستقبل من خلال دراسة ثلاثة عناصر رئيسية تشمل:

أ- تيار التطور ويعنى إحتمالات التطور القابل للتوقع فهناك مركبات المستقبل (الموقع الجغرافى، والديموغرافى والتكنولوجي والأقتصادى، ثم الحتميات الأستراتيجية من تطور الأنظمة وتطور السياسات وتطور البيئة (محليا / إقليميا / دوليا) والتطورات الطبيعية.

ب- دور الأحداث وخصائصها وهى مولدات التاريخ والتى يمكن أيضا التنبؤ بها كأزمات أو صراع أو حروب أو تنافس ... إلخ.

جـ- العبقرية والارادة الأنسانية وهى الفاعل الرئيسى فى الحاضر والمستقبل.

ومن ثم فإن الدراسات المستقبلية أو علم إستقراء المستقبل هو تحدى أيضا يواجه السياسة الدفاعية المصرية فى خلال تخطيطها للأعداد للمستقبل لأنه يتيح لها توقعات ثابتة وأكيده للمدى القصير (٥ أعوام) ويعطى توقعات قابلة للحدوث للمدى المتوسط (١٠ أعوام) ويضع مؤشرات شديدة الوضوح والدقة للمدي البعيد (٢٠ - ٣٠ عاما) فضلا عن أنه يحقق العديد من المزايا تشمل:

أ- مدى أكبر وأعمق فى التخطيط الفعال، بمعنى إمكانية التخطيط المستقبلى بصورة أدق وأوضح.

ب- إمكانية التأثير فى المستقبل بفعالية لصالح الأهداف والمصالح الحيوية العسكرية للدولة.

جـ- تقليل المفاجأت من خلال توفير إنذار مبكر عنها.

د- دقة تنفيذ السياسات الموضوعة لصحة التخطيط عند إعدادها.

هـ- مواجهة ضعف متخذى القرار تجاه المستقبل.

و- إعطاء النظرة الشاملة للأشياء مع عدم التضحية بالنظره المحلية أو الأقليمية.

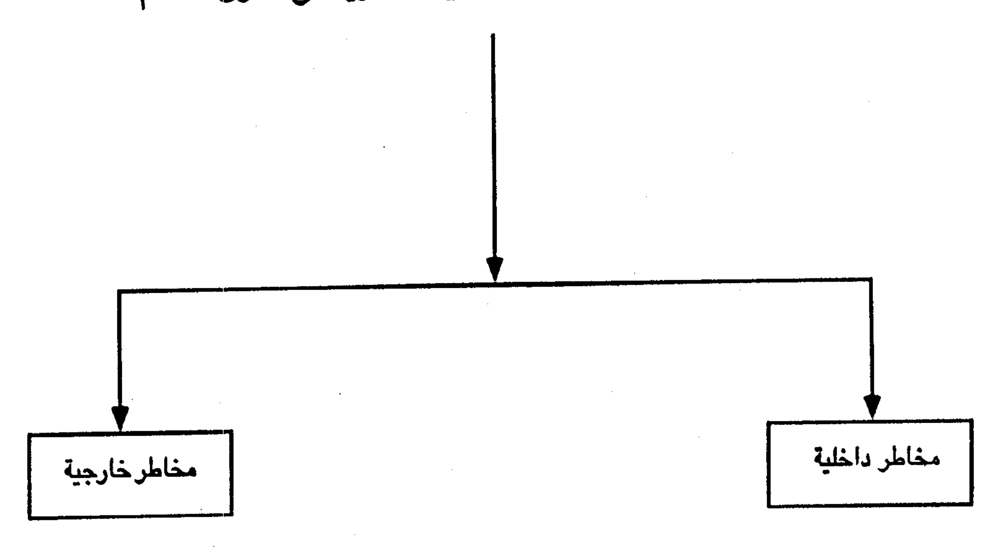
ز- العمل الفعال وليس رد الفعل.

الخلاصة:

إن السياسة الدفاعية المصرية وهى تستعد لأستقبال القرن الواحد والعشرين تواجه العديد من المخاطر والتحديات والذى يكمن بعضها فى طبيعة التغير التكنولوجى والتقنيه على المستوى الأقليمى والمحلى والبعض الآخر فى الأداء الحالى ومدى إستعداده لمواجهة المستقبل أو فى إمتلاك الأدوات والآليات المختلفة التى تتيحها الأدارة والثورة المعلوماتية والثورة المعرفية وفى نفس الوقت تم دراسة المخاطر الكامنة والمتصورة والمحتملة فى المستقبل. إن هذه الدراسة تهدف لألقاء الضوء على كل ذلك وربما يكون بهدف إيضاح الصورة لمخطط وصانع ومتخذ القرار فى السياسة العسكرية وفى نفس الوقت تسعى لوضع بعض أسس وأطر المواجهة والتى ربما تكون مجرد إشارة فقط يقوم بعدها المتخصصون فى شتى المجالات والمحاور العسكرية بجهد أكبر فى تعميق البحث والدراسة نحو حلولا أكثر تخصصية، فإذا كانت الدراسة قد حققت ذلك فهذا هو المرجو والمأمول من الجهد، وأن جانبها الصواب فتكفى المحاولة من البحث والدراسة فى أحد الموضوعات الشائكة والشديدة الخصوصية.

لوحة رقم (١)

المخاطر التى تواجه السياسة الدفاعية المصرية فى القرن القادم



تلوث البيئة

إنتشار الألغام

المشاركة فى الحفاظ على الأمن العام

إختلال القيم والمبادئ فى الشباب

إنتشار المخدرات والأوبئة

نشاط الإرهاب الدولى

تنامى القدرات العسكرية الأسرائيلية

حروب المياه

ضبط التسلح

التحالفات العسكرية فى المنطقة

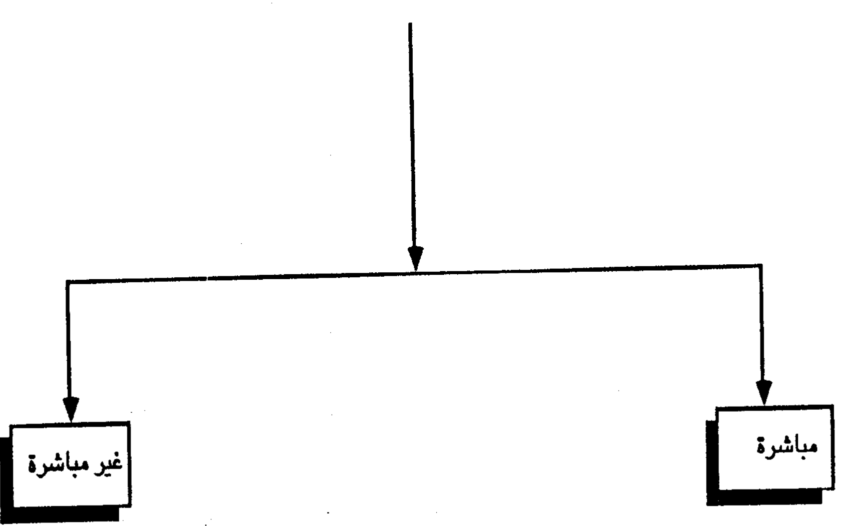
أمن البحر الأحمر

أمن البحر الأبيض

إحتمالات التلوث الإشعاعي فى منطقة ما

لوحة رقم (٢)

التحديات التى تواجه السياسة الدفاعية المصرية فى القرن القادم



مباشرة

- إتساع نطاق عمليات المشاركة المصرية فى عمليات حفظ السلام
- دعم القوة المسلحة الوطنية لأى قطر عربى يتعرض للعدوان
- إستمرار الحفاظ على الصناعات العسكرية الوطنية
- إشتراك القوات المسلحة فى التنمية الوطنية
- إتباع نظم الإدارة الحديثة
- محو الأمية وإنتشارها على المستوى الوطنى
- خفض المعونة العسكرية الأمريكية

غير مباشرة

- البعد الفضائى فى حروب المستقبل
- طبيعة الحرب القادمة
- ثورة المعلومات
- الثورة التكنولوجية
- الثورة المعرفية
- الدراسات المستقبلية (علم إستقراء المستقبل)

المصـــادر

١- عطية حسين أفندى (دكتور) - الأدارة الدولية لقضايا البيئة: دور الأمم المتحدة - مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠ فى أكتوبر ١٩٩٢، (ص ٨١).

٢- يحيى أبو بكر - قبيل قمة الأرض وبعدها، البيئة والتنمية فى قارب واحد - تنمية المجتمع - السنة السادسة عشر - ١٩٩٢/٢ - مؤسسة فريدريش أيبرت - القاهرة، (ص ٤٧).

٣- خاصة بعد إختراع القنبلة النووية الصغيرة العيار ٢٠٠ جرام.

٤- الملف الأستراتيجى - رقم ٨ لعام ١٩٩٦ ، (د. ممدوح أنيس فتحى - المنظومة الدفاعية الصاروخية لأسرائيل، ص ٣).

٥- زكريا حسين (دكتور) - الترسانة النووية الأسرائيلية: التهديد والمواجهة - كراسات إستراتيجية - العدد ٢٨ أبريل ١٩٩٥، (ص ١٤).

٦- ممدوح حامد عطية (دكتور) - البرنامج النووى الأسرائيلى والأمن القومى العربى - الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة الألف كتاب الثانى - العدد ٢١٢-١/١٩٩٦، (ص ١٣٨).

٧- المصدر السابق، (ص ص ١٨٠-١٨١).

٨- يتميز الوطن العربى بوجود عدة أحواض مائية يشمل:

حوض نهر الأردن، وحوض نهر الليطانى، حوض نهرى دجلة والفرات، حوض نهر النيل.

٩- مجلة كلية الملك خالد العسكرية - العدد رقم ٢٩ فى مارس ١٩٩٠ - الرياض.

١٠- هيثم الكيلانى (دكتور) - المياه العربية والصراع الأقليمي: دراسة مستقبلية - مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام - كراسات أستراتيجية رقم ١٧ فى سبتمبر ١٩٩٣، (ص ١٣).

١١- كامل زهيرى - النيل فى خطر - العربى للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٨١، (ص ٨٢).

١٢- صحيفة The Independant البريطانية الصادرة فى ٩ يناير ١٩٩٠، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام - التقرير الأستراتيجى العربى لعام ١٩٩٠ - القاهرة ١٩٩١، (ص ١٣٢).

١٣- جريدة الحياة - لندن - الصادرة فى ١١ مايو ١٩٩٦.

١٤- زئيف بليستر - المياه مرة أخرى على الحدود - صحيفة عال همشار الأسرائيلية الصادرة فى ١٩٩٠/٢/٢٢.

١٥- موجز لتقرير مجلس الشورى - فى صحيفة السفير اللبنانية الصادرة فى ١٩٩١/١٠/٢٢.

١٦- مراد إبراهيم الدسوقى - السيطرة على التسلح فى الشرق الأوسط - كراسات إستراتيجية رقم ٤٢ - الأهرام، (ص ص ١١-١٢).

١٧- Frank Barnaby - The Role and Control of Weapons in the 1990s - London 1992, (PP. 35-37).

١٨- ICSS - Arms Control and the New Middle East Security Environment, No. 23, 1994, (PP. 109-132).

١٩- مراد ابراهيم الدسوقى - السيطرة على التسلح فى الشرق الأوسط - مصدر سابق، ص ١٤.

٢٠- Anthony Cordesman - Changing Patterns in the Arab-Israeli Balance, 1995, (P. 43)

٢١- دكتور عبد المنعم سعيد، أحمد إبراهيم - ضبط التسلح التقليدى فى الشرق الأوسط - كراسات إستراتيجية رقم ٢٩ - الأهرام، (ص ٢٥).

٢٢- Semeth caruse - Missiles in the Middle East: A New Threat to Stability - The Washington Institute For Near East Policy, June 1991 No.: 6, (PP. 11-12).

٢٣- دكتور مصطفى علوى - نزع السلاح وتسوية الصراع العربى / الأسرائيلى - مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٩ فى يوليو ١٩٧٨.

٢٤- جريدة الحياة - لندن - الصادرة فى ١٨ مارس ١٩٩٦، (ص ٧).

٢٥- مجلة المجلة - السعودية - تصدر فى لندن - الصادرة فى مايو ١٩٩٦.

٢٦- برغم أن مصر مؤمنة بشبكة هائلة من محطات الرصد الأشعاعى يفوق عددها ٣٠ محطة ثابتة ومتحركة وتعمل فى كل مكان خاصة فى منطقة سيناء فضلاً عن معامل إختبارات التربة ولكن من المشكوك فيه أن تكون هذه المحطات على إتصال بقيادة القوات المسلحة المصرية (حديث د. أحمد القاضى: رئيس المركز القومى للرقابة الأشعاعية والأمان النووى فى مصر - جريدة الحياة - العدد ٦٤٥٧ فى ١٩٩٦/٨/٢، ص ١٣ دراسة بعنوان: مفاعل ديمونة الأسرائيلى الخطر الأساسى من الأشعاع النووى فى المنطقة).

٢٧- جريدة الحياة - لندن - دراسة عن ضرورة ربط الشبكات العربية للرصد الأشعاعى فى نظام انذار مبكر - العدد ٦٤٥٦ الصادر فى ١٩٩٦/٨/١، (ص ١٣ عمود ١).

٢٨- مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام - التقرير الأستراتيجى العربى لعام ١٩٩٤- صادر عام ١٩٩٥، (ص ٢١١ وما بعدها).

٢٩- محمد عبد السلام - الصراعات المسلحة العربية - العربية - كراسات إستراتيجية رقم ٢٣- مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام - ١٩٩٤، (ص ١٢).

٣٠- محمد حسن رسمى (دكتور) - مقال: الطريق إلى القرن ٢١ - جريدة الأهرام الصادرة فى ١٩٩٦/٨/١٠، (ص ١٠).

٣١- مقدم ركن / شلاح بن زايد الروقى - دور القوات المسلحة فى التنمية الوطنية - مجلة كلية الملك خالد العسكرية - المملكة السعودية - العدد ٤٨ - السنة ١٤ صيف ١٩٩٦، (ص ص ٤٤-٥٣).

٣٢- دكتور بشير العريض - دور الجيش فى عملية التنمية - دورية السياسة الدولية - العدد ١٣ - السنة الرابعة، (ص ص ٧٨-٧٩).

٣٣- د. عبد الرحمن صبرى - العلاقة بين مفاهيم الأمن القومى وإقتصاديات الدفاع - مجلة درع الوطن - العدد ١٨٤ نوفمبر ١٩٨٦، (ص ٣١ وما بعدها)، لواء أحمد أبو زهرة - مشاركة القوات المسلحة فى التنمية مهمة حيوية - مجلة الحرس الوطنى- العدد ٣٨ - ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ، (ص ١٠ وما بعدها)، لواء أ.ح. أحمد أنور زهران - مشاركة القوات المسلحة فى التنمية بما لا يؤثر على استعدادها وكفاءتها- مجلس الحرس الوطنى - العدد ٣٨، (ص ص ٦٢-٦٦).

٣٤- د. عطية حسين أفندى - أتجاهات جديدة فى الادارة: بين النظرية والتطبيق - مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٤، (ص ص ٢٤-٣٤).

٣٥- Eliot A. Cohen - A Revolution in Warfare - Foreign Affairs Volume 75, No. 2 - March / April 1996, (P. 53).

٣٦- Gustav Daniker - The Guardian Soldier: On the Nature & use of Future Armed Forces - United Nations Research Papers, No.: 36 - 1996, PP. 93-94.

٣٧- Lexi R. Alexander & Julia L. Klare - Nonlethal Weapons: New Tools For Peace - Science & Technology - Winter 1995-1996, (PP. 67-68).

٣٨- د. حسن أبو طالب - الحرب فى القرن المقبل: نظرية جديدة للردع بالمعلومات - جريدة الحياة - لندن - الصادرة فى ٢٥ يوليو ١٩٩٦ - العدد رقم ١٢٢٠٤، (ص ١٧ عامود ٤).

٣٩- جريدة الشرق الأوسط الصادرة فى ١٩٩٦/٨/١ - رفع حظر تصدير التكنولوجيا المتطورة للدول المستهدفة بالعمليات الأرهابية، (ص ٤).

٤٠- لقد قامت جامعة الأمم المتحدة بأعداد مشروع عالمى للدراسات المستقبلية بدء عام ١٩٩٥ ولمزيد من المعلومات أنظر:

Jerome C. Glenn & Theodore J. Gordon - The Millennium Project - The United Nations University (Wider) World Institute For Development Economics Research, 1995.

٤١- توجد فى إسرائيل جامعة بها قسم للدراسات المستقبلية المتصلة بالاقتصاد ونظم التعليم وقواعد التنشئة الأجتماعية وعلوم النفس وفيها إدارة خاصة بدراسة تطور الأسلحة في العالم وتقديم المقترحات المناسبة لتطوير المؤسسة العسكرية الأسرائيلية بما يناسب الظروف الحالية والمتوقعة بالأضافة إلى الدراسات المستقبلية للشرق الأوسط (هاني خلاف - مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر ١٩٧٧، (ص ٩).

٤٢- صلاح زكى - بعض قضايا الأستراتيجية العربية - دار الوطن العربى - ١/١٩٨٣، (ص ٢٧).

٤٣- أندريه بوفْر - بناء المستقبل (تعريب: أكرم ديرى وبسام العسلى) المؤسسة العربية للدراسات والنشر - لبنان - ١/١٩٧٦، (ص ص ٢٠-٢١).

Egyptian Defence Policy

The 21 st Century:

Challenges and Threats

Dr. Mamdouh Anis Fathy

Vol: 5 No:1 October 1996

SUMMARY

Egyptian Defence Policy

The 21st century: Challenges and Threats

INTRODUCTION:

In general the defence policy is the framework of the military-strategic guide-lines. It is also the link that connects the state's civil and military agendas.

It is the defence policy that draws harmony between the military and other state's policies in a way that helps realising the state's political-military targets.

In other words, the defence policy is a collection of theories that covers all areas of concern for the state's strategic and military directions. It is in accordance with the defence policy that a state builds its military forces and define the role of these forces in times of peace and war according to the guide-lines drawn by the state's political and military leadership.

Given that a state's foreign policy is a corner stone for a state's national security, there is always an on-going coordination between the foreign and defence policies. This is due to the fact that it is the defence policy that protects that state's interests and emphasizes its regional and international weight.

In today's world there is no state that enjoys immunity against a wide range of threats which of course vary according to the status, interests, international role, and geostrategic place of this state.

Throughout its 7000 years, Egypt has always been invaded by many imperial forces of the East and West. This has often threatened its national security.

Recently, with the change of times the threats against the Egyptian national security escalated.

An attempt to look ahead would immediately inidcate that in the coming century Egypt will be faced by a number of threats; some are becoming obvious and others are still ambiguous.

Consequently, this paper will be divided into two sections:

The first analytically reviews the full dimensions of the threats that encounter Egypt's defence policy.

The second will focus on the dimensions of the challenges that faces Egypt's defence policy.

Section One: The 21st century threats against Egypt's defence policy:

Threats are generally viewed as unrecognisable short or long term dangers that hampers the implementation of the defence policy. In other words, it is any factor that may have a negative impact on a state's strategic interest and that should be taken into consideration by the policy makers of the state.

These threats could be national. These include environment pollution, wide planted land mines, national security and stability, lack of values, epidemic drug problems. Some of these threats could also come from out of the state's borders such as international terrorism, the increasing military might of the Israeli military forces with its hostile attitudes in the region, wars over water resources, military check-ups, regional mlitary pacts, the security of the Red Sea and the Mediterranean Sea, and nuclear radiation in the region.

A- Internal Threats:

1- Pollution:

It is one of the most important threats to mankind. None the less, the environmental awareness came late. The material flow across the border is a clear manifestation, that challenges the existence of any state. In Egypt,

the imbalance beween population and resources, the relative rise in temperature, and the increase of deserts are striking examples of environmental threats.

2- Landmines:

Among all harmful effects of war, these mines are the worst. Twenty three million mines are hidden in the western desert, Sinai, and the Suez gulf area. Egypt's proportion of Landmines is 25% of all those existing around the globe.

3- Internal security and stability:

The armed forces constitute the last resort that any government seeks to maintain order and suppress turmoil. For the spread of violence and terrorism on world-wide scale, it's of great importance that the military draws scenarioes and cooperates with the civil secuirty forces to maintain discipline and order efficiently.

4- Deterioration of Moral Values:

The impending economic crisis in Egypt led to the deterioration of moral standards among youth. Materialistic values subordinate moral values like scarifice and self denial. It is the duty of armed forces to adminster programmes arousing such values in the different educational stages.

5- Epidemic drug problems:

Those problems spread in the Egyptian society during the 90's, and are expected to exacerbate in the future due to many factors. Regarding the drugs devastating effects, the military has a commitment to construct strategies defeating them. Taking preventive measures, raising the awareness of the youth, and the rehabiliation of drugs-healed persons, are necessary elements in any strategy.

B- External Threats:

1- International terrorism:

As terrorism has turned in to a universal problem, effective measures should be taken at home and abroad by security devices. A heavy burden lies on the armed forces, a double-sided strategy should be adopted. First preventing terrorist ideas and personnel from infiltrating its structure. Second launching offensive acts against terrorist organizations.

2- The growing might of Israel's military forces:

Israel's military might is qualitatively superior to its Arab adversaries, in several fields. Israel owns an offensive missile system consisting of the Land to Land missiles (Jericho / Arrow / Patriot). Following the footsteps of the USA, its chemical industries could be easily switched to produce war gases. Biological weapons exterminating any source of life are heavily produced in Israel. The Isreali satellites extend its capabilites in the missions of intelligence / espionage / electronic war. Also, Israel was able to produce 200 nuclear bombs.

3- Wars over water resources:

The Israeli colonialist policies and the Arab developmental plans, will lead the region to witness a coming crisis on water resources. Israel is doing its best to control the upper basins of the three biggest rivers supplying the Arabs with water. The Armed forces should adopt a Conflictual and a cooperative strategy at the same time.

4- Arms Control in the Middle East:

Many initiatives forwarded by the world leaders to control the arms race in the Middle East, failed for lacking operational mechanisms and for being biased towards Israel. Ignoring the Israeli nuclear weapons, was the rock on which all proposals were broken.

5- Military alliances:

Such agreements between Israel on one hand, and Russia, Turkey, Jordan, and the USA on the other, provide Israel with strategic and security benefits of vital importance.

6- The security of the Red Sea:

The Henaish islands crisis was a sign of an Israeli(-) American meddling in the Red Sea. Let alone the joint training between the Israeli and Ertrean forces, creating problems for the Arabs in the Red Sea, is an old established Israeli strategy.

7- The security of the Mediterranean:

The growing military cooperation between Israel and Turkey constitutes a menace facing the Egyptian defence policy. Bilateral or multi-lateral agreements should be made with the Mediterranean naval powers for coordination and facilitating the work of the Egyptian navy.

8- The nuclear radiation:

The Dimona nuclear reactor could produce destructive radiational effects. Therefore, Arab-wide procedures should be followed to protect the environment and its inhabitants.

Section Two: The 21st century challenges for Egypt's defence policy:

The challenge is a problem in the way of technical, economic or social development - or a combination of them all- that negatively affects the defence policy of the state. Usually, such a challenge is hard to overlook or leave untreated if a nation was to realise its national goals at the best and least costly way possible. The challenges could be direct or indirect.

The direct challenges include the expansion of Egypt's participation in the peace keeping forces, and the military support for any Arab state that might be facing aggression. Under the same category there is also the support for the national military industry, the participation of the state's mili-

tary forces in the civil national development adopting modern technology and erasing illiteracy. There is also the challenge of a situation where the US cuts down or stops its economic aid.

The indirect challenges include the outer-space exploration, the nature of future wars and the information revolution.

A- Direct challenges:

1- The expansion of Egypt's participation in the peace keeping operations:

In the post-cold war era, significant changes caught up with peace-keeping operations in terms of the number of its troops that increased, and the nature of its missions which were diversified. Egypt participated in the UN operations in Angola, Liberia, Bosnia, and Croatia. Therefore, there were needs to administer, Supervise, train and guarantee the high level performance of the Egyptian participants troops.

2- The military support of Arab countries facing aggression:

Save for the Iraqi invasion in 1990, armed clashes were rarely used in the Arab-Arab or Arab - non Arab total confrontation, necessates demanding, military support from Egypt.

3- The support of national military industries:

Egypt's defence policy, regarding this issue, should concentrate on; decreasing the production costs while maintaing high quality; opening up Arab and African markets; decreasing the production time; and getting into the field of repairing military equipments.

4- The participation of armed forces in the national development:

The armed forces played an important role in development whether social or economic. Directly, the forces provided many services to ordinary

citizens. Also, raising the health level of military men and melting their social, cultural, and economic differences, were indirect contributions to development.

5- Adopting modern techniques:

Many changes affected tremendously the administrative methods. The armed forces had to cope with such variations. The change management process included: defining short-term goals, laying efficient strategies, and giving day to day instructions.

6- Cuts in the US military aid:

There are many indicators of probable cuts in the military aid, according to some sources the aid programme might came to a halt. Facing this challenge makes self-reliance on our national resources a must. Planning to extract utmost benefit from the current military aid, is highly recommended. It should be taken in consideration that regardless of any changes, technical and practical efficiency must be maintained.

B- Indirect challenges:

1- Outer-space exploration:

The role granted to satellites and terminal stations has increased significantly in terms of collecting and analysing data, and putting detailed photos and maps. Becoming the nervous system of any modern army, the three Israeli satellites increased its capabilities of performing variety of functions (like: espionage / electronic war).

2- The nature of future wars:

The second Gulf war provided modern armies with an instance of new war types, that achieves utmost interest with minimal losses. Suppresing the enemy's will, smashing his war capabilities, and pushing him to surrender are the different faces of such new war's strategic goal. Unfortunately, the accuracy and efficiency of the rockets raids will raise the human losses to unimaginable limits.

3- The Information revolution:

Aridst this revolution, two concepts were introduced to modern military science. Information war, indicating getting accurate information concerning the enemay's operation stages, and preventing him from having this benefit by different means. Electronics space which means the floew of information without any barriers leading to the pre-decision of sovereignty in the battle field on the operational level.

4- Technical revolution:

The world is experiencing swift developments in the techniques of military production. Egypt's defence policy in facing this, should increase its reliance on satellites, raise its capability of dealing a first strike to the enemy, and launch a programme aims at reconstructing the army to make smaller and highly qualified.

5- Futurology:

It is one of most important fidds of knowledge. Establishing technical tools and methods relying on solid facts to predict the future, is the maine care of futurology. Building the future depends on studying the strategic imperatives, current events, and human will and geniuses. Thus, planning the future is a challenge that faces Egypt's defence policy.

CONCLUSION:

Egypt's defence policy for the 21st century will face many challenges and threats. Some of these stem from the evolution of technology, but others have to do with the present and future level of performance this policy and the possibility to have the modern mechanisms and know-how.

This papers tries to shed a light on all these elements to make the image clearer and the planning for the future easier.

It is after all one contribution in an area that requires much work.